



منتدى التنمية السياسية

مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها بين التحولات

من 2012 إلى 2022م

مجالات الاستفادة المتاحة وسيناريوهات العودة للعملية السياسية

دراسة تحليلية

إعداد: د. ياسر الحوري

عضو فريق الدعم الإستراتيجي

ربيع الأول 1444هـ - أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي:

مخرجات مؤتمر الحوار الوطني 2014 مثلها مثل وثيقة العهد والاتفاق 1993م ومثل اتفاق السلم والشراكة 2014م وغيرها من الاتفاقات؛ كلها وثائق يمنية وإرث سياسي يماني يعود له اليمنيون عندما يحتاجونه، كما لا توجد وصفة لكيفية استخدامه ومن أي زاوية يمكن تناوله والاستفادة منه.

فمثلاً منذ انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي استمر 10 أشهر واختتم في يناير 2014م تغير كل شيء في اليمن وفي المنطقة سواء التحالفات السياسية أو بيئة العمل السياسي وحتى الجغرافيا السياسية كلها تبدلت لكن هل يعني ذلك أن لا شيء يستفاد منه؟ وفي حال وجد كيف يمكن العودة لمحفوظات قديمة وأدبيات سياسية وضعت في الأرشيف منذ ذلك الوقت بل قد يكون بعضها قد تسبب في المواجهات ودشن دورة من الحروب والصراعات؟.

هذه الورقة - الدراسة - قامت بالإجابة على هذه التساؤلات حيث تناولت تجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل مارس 2013م - يناير 2014م بطريقة مختلفة ومن زاوية جديدة - ربما لم يتم تناولها من قبل - حيث ركزت على مخرجات الحوار المتوافق عليها وحزمتها وفقاً للقضايا وتحديد إمكانية الاستفادة منها في هذه المرحلة بعد أن شهدت اليمن تحولات كثيرة عمقت الخلافات ووسعت الفجوة السياسية وتعددت معها الأطراف وتعقدت فيها ظروف الحل السياسي حتى أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة هندسة الواقع وتهيئة الظروف الملائمة لبناء الثقة قبل الخوض في الحديث عن أي مقاربات للتسوية السياسية سواء بين الرياض وصنعاء أو أي حوار يماني - يماني بإشراف الأمم المتحدة.

التحدي الذي واجه هذا العمل هو كيفية الاستفادة من وثيقة الحوار الوطني الشاملة - التي درج اليمنيون على تسميتها بمخرجات الحوار - برغم انقضاء ثمان سنوات وثمانية أشهر قاسية على اليمن تعرضت فيها لتدخل خارجي سافر وغارات جوية دمرت البنى التحتية ومعارك طاحنة وكارثة إنسانية لا مثيل لها.

فقد صنفت الورقة أغلب الإيجابيات والسلبيات في مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته بما في ذلك مرحلة التهيئة وكذلك قدمت الملاحظات على الضمانات وحددت أبرز ما يستفاد منه وما يجب تداركه لأي حوار مستقبلي ثم حددت القضايا ذات الأولوية في الوضع الراهن وأبرز مخرجات القضايا التسع في مؤتمر الحوار التي لازالت صالحة أو بحاجة لبعض التحديث لتكون صالحة للمرحلة الحالية لتقديمها كأرضية مشتركة لعدد من قضايا الحوار أو كتوصيات مساندة وداعمة ومشجعة للحوار السياسي القادم.

تضمن أحد جداول الورقة كثير من مخرجات القضايا التالية (الحكم الرشيد وقضايا ذات بعد وطني وأسس بناء الجيش والأمن واستقلالية الهيئات والحقوق والحريات والتنمية) التي يمكن التوافق حولها من جديد كما وردت أو بقليل من التحديث اللازم لها واعتبارها نقطة انطلاق مشتركة للحوار اليمني- اليمني.

وخلصت الورقة إلى سيناريو العودة للعملية السياسية المتمثل في الانتقال من الهدنة إلى العملية السياسية والسلام وقسمت العملية السياسية إلى مرحلتين: حوار يماني سعودي لوقف الحرب وإنهاء الحصار يليه حوار يماني يماني، وحددت متطلبات ذلك وأهميته مشيرة إلى كيفية الاستفادة من مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها في بعض المراحل والقضايا الفرعية.

استفادت الورقة من آراء عدد من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والفاعلين السياسيين حالياً، وعدد من المراجع والتحليلات السياسية المتخصصة المنشورة مؤخراً باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى ما أعده فريق الدعم الاستراتيجي سابقاً. وبصورة عامة فقد تصدت الورقة لموضوع صعب وحساس بصورة مهنية وبمنهجية علمية مسخرة ذلك لصالح العمل السياسي القادم بالاستفادة الشاملة من متغيرات المرحلة التي تلت الحوار حتى إعداد الورقة أكتوبر 2022م.

المقدمة:

هناك أسباب موضوعية لحالة عدم الاستقرار واستمرار الصراع والنزاعات والحروب في اليمن أهمها أطماع الخارج في ثرواته وموقعه والحرص على إبقائه حديقة خلفية خاضعا للوصاية عبر تغذية الحروب واللاقتتال الداخلي تحت عدة يافطات مناطقية أو طائفية أو عنصرية أو مذهبية او عقائدية أو حزبية ونحو ذلك مما شهدته اليمن.

يضاف لهذه الأسباب شحة الموارد المتاحة المرتبطة بالصراعات والحروب - حيث لا تزال اليمن بكرا لم تُستخرج الكثير من مواردها - والتضاريس الصعبة لليمن وغياب الهوية السياسية الجامعة نتيجة الانقسام السياسي المزمّن، فالحرب الجارية مصنوعة إقليميا ودوليا ومدفوعة بإرادة خارجية وهي في جوهرها عنوان لحروب ومشاكل وأزمات متعددة جاءت بعد تحولات ومفاوضات سياسية متعثرة بين عام 1990م - 1994م وبين 2011 - 2015م، ولها جذورها العميقة التي تتمثل في الغياب التاريخي للدولة الحقيقية والاستقرار السياسي للبلد¹.

التجربة اليمنية متنوعة في مختلف الأصدعة؛ فعلى الصعيد السياسي الذي تستهدفه هذه الورقة لم تخل تجربة اليمن من فرص حقيقية لصناعة التغيير من خلال العمل السياسي السلمي، فعلى سبيل المثال كانت الوحدة اليمنية وإقرار التعددية السياسية في العام 1990م بارقة أمل للشعب اليمني، بغض النظر عن النوايا التي كان يضمها البعض بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا، ولم تنضج التجربة كما ينبغي فجاءت وثيقة العهد والاتفاق الموقعة في الأردن عام 1993م لإقالة العثرة ورفع معنويات الشعب اليمني، لكنها لم تفلح بسبب نكوص من وقعها، تلا ذلك حرب العام 1994م، وحتى العام 2013م تغيرت العديد من القواعد والمفاهيم المرتبطة بالحكم وموقف الشارع منه، وبغض النظر عن كل ملامساته فقد كان في انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بصيص أمل وفرصة لأن يبني عليها اليمنيون لغد أفضل.

بالتوازي مع ذلك كانت هناك عوامل كثيرة - تتناولها الورقة - تعاضدت معا لتضعف من مخرجات مؤتمر الحوار وتحكم على بعضها بالفشل المسبق منها على سبيل المثال البيئة السياسية التي كانت قائمة والظروف المحيطة بعقد المؤتمر وطريقة تصميمه والقضايا المطروحة في جدول أعماله وآلية اتخاذ القرار فيه خصوصا بالنظر لعدد أعضائه 565 عضواً.

عادت الورقة لهذه الفرصة التاريخية التي توفرت في الحياة السياسية لليمن لتناقش كيفية الانطلاق مما هو ايجابي منها كأرضية مشتركة يمكن أن تنال التوافق والإجماع للبناء عليها من خلال تصنيف المخرجات مقابل كل قضية من القضايا التسع، وحددت أولويات المرحلة وسيناريوهات أي عملية سياسية مستقبلية أو حوار يمّني-يمّني جاد ومتكافئ يقوم على المصلحة الوطنية ومن أجل السيادة والاستقلال.

ختاماً نشير الى أن الورقة استغرقت في بعض التفاصيل المتعلقة بالإيجابيات والسلبيات والضمانات لأهميتها مستقبلا وبهدف تقديم الفائدة للباحثين والمهتمين السياسيين.

¹ مركز رؤيا للبحوث والدراسات، واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن، ٢٦ مارس ٢٠١٩م

أولاً

واقع الحال السياسي اليمني

من 2012م حتى 2022م

وفقاً للمبادرة الخليجية - التي قال المبعوث الاممي جمال ابن عمر أن أهم فقرة فيها هي الحصانة الكاملة لعلي عبد الله صالح ومن عمل معه والحصانة كما تم تطبيقها باليمن هي من بين الأسباب التي فجرت الوضع في نهاية المطاف² ووفقاً لهذه المبادرة وآلياتها التنفيذية تم ما أسمى بنقل السلطة مطلع العام 2012م من خلال انتخابات بمرشح وحيد هو عبد ربه منصور هادي في مرحلة كانت تشهد مغالبة سياسية وكسر عظم بين أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه الذي كان يلعب دور المعارضة والمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه الذي كان يمثل النظام بقياده علي عبد الله صالح، ومع أن نقل السلطة هو لنائبه في الرئاسة وفي الحزب. إلا أن الصراع السياسي كان في أوجه ولم تكن هناك أي سلاسة في نقل السلطة لأن المبادرة الخليجية نفسها أبقت على التقاسم والمحاصصة في الحكومة ومنحت صالح ومن عمل معه الحصانة ما عزز حاله الانقسام السياسي ونقلها إلى المواجهة على المستوى الرسمي في مختلف مؤسسات الدولة الأمر الذي أضعف الحكومة التي تعزز ضعفها أيضاً أثناء وبعد عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي خاضته الاحزاب والمكونات السياسية بعيداً عن تحالفاتها السابقة التي شكلت من خلالها حكومة الوفاق بعد توقيع المبادرة وتنصيب هادي رئيساً.

وكان المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية صممتا للتأسيس لصراع مستقبلي أو ترحيله من العام 2011م إلى العام 2015م حيث تركت المبادرة وآلياتها دون تفسير مما عزز الخلاف حول تطبيقها، كما أنها علقت مجلس النواب وبدت وكأنها تهيئ لفرغ دستوري في السلطة عند اختلاف الأطراف السياسية أثناء التنفيذ وهو ما حدث بالفعل ولعل السبب وراء ذلك هو خوف أنظمة الخليج من نقل التجربة والحالة اليمنية إليها كما قد يكون هدفها وأد ثورات الربيع العربي 2011م لاسيما في اليمن رغم أن بعض هذه الأنظمة كانت تتحكم بجزء من هذه الثورات.

وعموماً فقد كانت بداية مؤتمر الحوار هي بداية النهاية للأداء المنسق لأحزاب اللقاء المشترك بعد مضي عشر سنوات منذ تأسيسه ككتل يجمع مختلف الاتجاهات الإسلامية والقومية وكاد أن يحقق التغيير السلمي من خلال الانتخابات الرئاسية عام 2006م، وبعد توقيع المبادرة الخليجية ونقل السلطة تصدعت بعض تحالفات المؤتمر مع بقية الأحزاب التي كانت تتبعه.

ابتداءً بالصراع حول نسب التمثيل في مؤتمر الحوار وحتى اليوم يمكن القول أن التحالفات السياسية تغيرت أكثر من مرة وتحولت مراكز تخندقها وفقاً للمتغيرات وبشكل عام فقد تراجع دور الأحزاب السياسية مقابل توسع دائرة الحرب والمواجهات العسكرية وظهور لاعبون جدد محليا وإقليميا ودوليا كما وأسست كيانات عسكرية جديدة بهدف الانخراط في العملية السياسية والمفاوضات بعد انتهاء الحرب.

الجدول أدناه يلخص أبرز المحطات والتحويلات في الواقع السياسي اليمني ليس خلال العشرية الاخيرة

² مقابلة متلفزة لجمال بن عمر على قناة الجزيرة في العام 2021

التي نالت القسط الأوفر من الاهتمام في الجدول ادناه - بل أيضا مع الاشارة للدورات الانتخابية والتحالفات السياسية في الحكم والمعارضة التي شهدتها اليمن منذ بدء اقرار التعددية الحزبية فور إعلان الوحدة اليمنية في العام 1990م حيث تفوقت حقائق الارض على النخبة السياسية. كما يوضح الجدول أهم الحوارات والمفاوضات السياسية بعد 2015م واللاعبون الجدد ومناطق سيطرتهم حتى اكتوبر 2022م. ويمكن القول أن مختلف التحالفات والأحزاب ساهمت بصورة أو بأخرى في تراجع العملية السياسية حيث اتسمت بعدم الثقة في قراراتها والتضارب في مواقفها وأفعالها ما أدى إلى زيادة حدة الصراع والمواجهات وتدخل الخارج الذي كان أبرز مظاهره التدخل العسكري السعودي الاماراتي.

أبرز التحولات السياسية

الدورات الانتخابية وتعديل الدستور

1. شهدت اليمن 3 انتخابات رئاسية 1999 (منافسة شكلية) - 2006 (منافسة قوية) - 2012 (بمرشح وحيد)
2. شهدت اليمن 3 دورات لانتخاب مجلس النواب 1993 - 1997 - 2003
3. شهدت اليمن دورتي انتخابات محلية 2001 + 2006
4. عدل الدستور في 1994 وفي 2001 وأجهض مشروع تعديله عام 2010

مشاركة الاحزاب في الائتلافات والتحالفات حتى 2015م

1. من 1990-1994 المؤتمر والاشتراكي ينفردان بالحكم
2. من 1994-1997 المؤتمر والإصلاح ينفردان بالحكم
3. من 1997-2011 انفراد المؤتمر بالحكم
4. من 1995-2003 تشكيل مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة يضم الاشتراكي والناصري والحق والبعث واتحاد القوى الشعبية والتجمع اليمني الوحدوي
5. من 2003-2012 تشكيل كتل احزاب اللقاء المشترك المعارض الذي يجمع كلا من الاصلاح والاشتراكي والناصري والحق والبعث واتحاد القوى الشعبية
6. من فبراير 2012 إلى فبراير 2014 مرحلة انتقالية برئاسة هادي وحكومة الوفاق بمشاركة المؤتمر والمشاركين بموجب المبادرة الخليجية حيث بدأ تشظي تحالف المشترك مع بداية مؤتمر الحوار مطلع 2013 حيث شارك كأحزاب وليس ككتل تلى ذلك عدة محاولات لتفعيله بالتزامن مع تمرير اختتام شكلي لمؤتمر الحوار بداية 2014 مع التمديد لهادي لعام واحد أي إلى فبراير 2015م خلافا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية.

أبرز التحالفات بعد 2015

1. منذ يناير 2015 عقب استقالة هادي وبجاح تحالف حزب الحق وإتحاد القوى الشعبية والبعث مع أنصار الله والذي كان بدوره في شبه تحالف مع المؤتمر بقيادة صالح، وفي المقابل فإن تأييد هادي أمر لم يكن بارزاً ومعلناً بوضوح لدى الأطراف السياسية الأخرى باستثناء حزب الإصلاح الذي أيد هادي وعملية عاصفة الحزم، بينما التزم كل من الحزب الاشتراكي والتنظيم الودودي الناصري الصمت على الرغم من مشاركة قيادات سياسية من هذين الحزبين في مؤتمر الرياض حيث كان الاعتقاد انها ستمثل مع آخرين الطرف الثالث³.
2. فبراير 2015-2016 اعلان دستوري من اللجنة الثورية المشكلة من أنصار الله وحلفائهم لسد الفراغ إثر استقالة هادي وبجاح
3. في أغسطس 2016 تشكل المجلس السياسي الاعلى الذي يجمع المؤتمر وأنصار الله وحلفائهم قام بتشكيل حكومة الانقاذ ولاحقاً تحول تحالف صالح وطارق صالح في نهاية 2017 مع تحالف السعودية والإمارات.
4. وفي المقابل تحالف الاصلاح وجزء من المؤتمر وقيادات من الناصري والاشتراكي وحزب الرشاد السلفي مع هادي وانتقلوا للرياض بعد مارس 2015 وأعلنوا بقيادة السعودية التي تقود عاصفة الحزم مؤتمر الرياض في مايو 2015 ولم يحضره أي حزب او مكون من تحالف صنعاء وسميت هذه الأحزاب لاحقا بالأحزاب الداعمة لتحالف الشرعية لكن دور وفاعلية الاحزاب والمكونات السياسية ظل على الهامش حتى اليوم.
5. بعد 2017 جرت محاولة شق المؤتمر بين صنعاء والرياض والقاهرة وبرز لاعبون جدد كما سيأتي.

أهم الحوارات الوطنية التي شهدتها اليمن

1. **الحوار الوطني مارس 2013 - يناير 2014:** حظي بالدعم السياسي والمالي والفني من قبل الأمم المتحدة، وانتهى بوثيقة مخرجات الحوار الوطني التي تضمنت موجهات دستورية وقانونية للدستور الجديد، ووضعت بعض الحلول للقضية الجنوبية وقضية صعده، فيما لم يتم الاتفاق على شكل الدولة والأقاليم والعدالة الانتقالية.
2. **اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني سبتمبر 2014م:** هو اتفاق وطني خالص بإشراف جمال بن عمر المبعوث الأممي للأمم المتحدة في اليمن، وتم التوقيع عليه من قبل مختلف القوى السياسية في سبتمبر 2011 برعاية هادي وكان من أهم بنوده الشراكة في تشكيل حكومة وحدة وطنية وحل جميع القضايا العالقة بين مختلف القوى السياسية، وتشكلت وفقا له حكومة السلم والشراكة بقيادة بجاح لتعزيز الشراكة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.
3. **الحوار السياسي في موفمبيك صنعاء عقب استقالة هادي 25 يناير - 25 مارس 2015:** رعت الامم المتحدة من خلال مبعوثها لليمن جمال بن عمر الحوار السياسي في موفمبيك بحضور مختلف الاطراف السياسية وقد قال ابن عمر انه يسر 60 جلسة و150 لقاء ثنائيا خلال الفترة وانه تم التوافق فيه على كل القضايا ماعدا مؤسسة الرئاسة التي كانت قيد النقاش عندما بدأت السعودية عاصفة الحزم وشنّت الغارات الجوية على اليمن تحت غطاء طلب هادي الذي كانت فترة التمديد الممنوحة له قد انتهت في فبراير 2015م علما انه قد سبقها تدهور أمني وتفجيرات واسعة في عدد من المساجد المحسوبة على انصار الله واعتقال عدد من القيادات السياسية من بينها د عبدالكريم جديان الراجحي وعبدالكريم الخيواني والدكتور محمد عبدالملك المتوكل.

³ عاصم العشاري ماجد المنحجي، انعكاسات الصراع في اليمن على الأحزاب السياسية، مؤسسة رنين 2015م، بتصرف

⁴ الاحاطة الاخيرة للمبعوث الأممي جمال ابن عمر لمجلس الامن في 2014-4-27م كما ان معد الورقة كان عضوا في هذا الحوار

المفاوضات السياسية بعد 2015⁵

1. **مشاورات جنيف الأولي في مايو 2015:** تم عقد مشاورات السلام الأولى في جنيف وتم التوصل الى نقاط التقاء بين (حكومة هادي في الرياض وحكومة الإنقاذ في صنعاء)، وكان هناك تواجد غير مباشر لسفراء السعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في اليمن لمساندة وفد حكومة هادي، ولكن هذه المشاورات فشلت ولم يتم التوصل الي أي اتفاق بين الطرفين.
2. **مشاورات جنيف الثانية في ديسمبر 2015:** أعلن وقف إطلاق النار مع بدء جولة جديدة من مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة، وتحديدًا كانت في مقاطعة بيل السويسرية واجتمعت الوفود هناك لمدة أسبوع، وانتهت المفاوضات دون نتائج بالتزامن مع نهاية العام الميلادي.
3. **مفاوضات الكويت في ابريل 2016:** تم عقد مفاوضات في الكويت برعاية الأمم المتحدة، واستمرت جلسات الحوار أكثر من شهرين دون التوصل لأي اتفاق؛ نتيجة تمسك طرف هادي (الرياض) بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم (2216) الأمر الذي رفضته حكومة الإنقاذ (صنعاء) وطلبت تعديل ترابعية النقاط الخمس الواردة في قرار مجلس الأمن والبدء بإجراء محادثات والبدء بالجوانب السياسية قبل الانسحاب من المدن وتسليم السلاح.
4. **الوساطة العمانية 2016:** قامت سلطنة عُمان بدعوة وفد صنعاء الى مسقط في أغسطس 2016 للقاء المبعوث الأممي لبحث وقف إطلاق النار ولم تنجح الوساطة في وقف إطلاق النار.
5. **مشاورات جنيف الثالثة سبتمبر 2018:** دعا المبعوث الأممي البريطاني جريفت (الذي تم تعيينه بدلاً من إسماعيل ولد الشيخ) الى عقد محادثات سلام بين طرفي الصراع في اليمن في جنيف، وبالفعل وصل وفد هادي الي جنيف، ولكن وفد حكومة الإنقاذ في صنعاء لم يصل لعدم استطاعة المبعوث الأممي توفير ضمانات لعودة وفد صنعاء فور انتهاء المحادثات بسبب منعهم من العودة الي صنعاء بعد محادثات جنيف الثانية حيث لم يتمكنوا من العودة إلا بعد فترة.
6. **اتفاق استوكهولم الخاص بالحديدة في نوفمبر 2018:** هذا الاتفاق رتب له المبعوث الاممي جريفت ونتج عنه توقيع اتفاق الحديدة ليكون بمثابة خطوة أولي لإحلال السلام في اليمن وتضمن 3 مواضع هي: الحديدة، وتبادل الأسري والمفقودين، وتعز ونجحت في ما يخص الحديدة.

اللاعبون السياسيون ومناطق سيطرتهم حتى سبتمبر 2022⁶

1. المجلس السياسي الاعلى وحكومة الانقاذ (تحالف أنصار الله والمؤتمر وحلفائهما) يسيطر على صنعاء وحجة وصعدة وعمران والمحويت واب والجوف وريمة وذمار والبيضاء والجوف والحديدة ومعظم الضالع ومارب وتعز بالذات ريفها والمناطق الصناعية⁶ وأجزاء من لحج.
2. مجلس القيادة الرئاسي البديل لهادي منذ ابريل 2022م ويتكون من رئيس و7 نواب يمثلون عدة فصائل تشهد حروب وصراعات وخلافات بينية وهي كما يلي:
 - المجلس الانتقالي الجنوبي (الحراك الجنوبي سابقا) بقيادة عيدروس الزبيدي عذو مجلس القيادة يسيطر على عدن ولحج وجزء من الضالع وجزء من ابين وسقطرى ويخوض صراع في شبوة مع الإصلاح ويتطلع إلى السيطرة على حضرموت.
 - طارق صالح عضو مجلس القيادة المدعوم من الامارات والسعودية قواته تسيطر على المخا وباب المنذب في الساحل.

⁵ المركز الديمقراطي العربي، التداخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011 – 2022) .9 أغسطس 2022

⁶ جريجوري دي جونسون، سبع مناطق في اليمن: كيف انقسم اليمن وسقط وماذا يأتي بعد ذلك اكتوبر 2021 مرجع E

- الاصلاح الذي أضعف سياسيا وتمت مؤخرًا محاصرته في شبوه وخاض فيها مواجهة مع العمالقة والانتقالي وغادر بسببها عبدالله العلمي عضو مجلس القيادة إلى الرياض وحاليا يسيطر على جزء من مأرب واجهته السياسية العرادة عضو مجلس القيادة كما يتواجد في حضرموت الداخل وجزء من تعز اما في شبوة وأبين فيتواجد تحت مظلة القوات الحكومية التي كان يطلق عليها قوات الشرعية
 - العمالقة المدعومة من دولة الإمارات تقاتل في شبوة ومناطق اخرى وسياسياً تعمل أقرب للانتقالي
 - السلفيين والقاعدة يعملون من خلال قوات العمالقة او النخب والأحزمة الأمنية التابعة للإمارات وأحيانا تستخدمها قوى اخرى في إطار التحالف السعودي الاماراتي ويمكن القول أن أبو زرعة المحرمي عضو مجلس القيادة ممثلاً لها
 - النخبة الحضرمية المدعومة من دولة الإمارات تسيطر على ساحل حضرموت ليس لها دور سياسي وحضرموت عموماً يمثلها في مجلس القيادة فرج البحسني الذي أزيح من قيادة المحافظة.
3. مجموعة من القوى القبلية تسيطر على المهرة وهي منطقة نفوذ تقليدية لعمان وتخوض هذه القوى صراع مع السعودية والتحالف عموماً واجهتها السياسية الأبرز علي الحريزي وهو أقرب الى عمان أكثر من قرينه لبقية اللاعبين المحليين ولا يخفي اعجابهم بمقاومة ومواجهة انصار الله للسعودية والإمارات

ثانياً

قراءة مختصرة لتجربة مؤتمر الحوار الوطني الشامل وظروف انعقاده

1. ظروف الانعقاد:

- تميز مؤتمر الحوار الوطني بجمع أغلب الطيف السياسي في البلد وعلقت آمال كبيرة على مخرجاته إلا أنه انعقد في مرحلة انتقال سياسي غير سلس وغير آمن عقب الثورة الشبابية 2011م وفي ظل ظروف ومعوقات وبيئة سياسية وأمنية معقدة لا يمكن القفز عليها بسبب:
- استمرار الاحتقان والتوتر في المشهد السياسي بين المشترك والمؤتمر.
 - صعود قوى جديدة ومؤثرة هي أنصار الله والحراك الجنوبي.
 - المرحلة تلت تغيير نظام حكم مكث حوالي 33 عاماً، كل ذلك لا يمكن أن نمر عليه بسهولة أو نطوى صفحته فقط عبر حوار سياسي تتخلله العديد من جوانب الضعف والقصور بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة المعني الرئيسي بترجمة المخرجات أياً كان شكل الدولة الذي سيصار إليه.
 - سبق مؤتمر الحوار وواكب انعقاده عدد من التفجيرات والاضطرابات الأمنية والاعتقالات السياسية الموجهة التي هدفت لإرباك المشهد وقد أُلقت بظلالها على مؤتمر الحوار ومخرجاته وطريقة انهائه واستمرت حتى توقيع اتفاق السلم والشراكة مرفق قائمة بأهم الأحداث⁷.
 - تعقد الظروف الدولية والإقليمية المحيطة ومخاوف من نجاح ثورات الربيع العربي خصوصاً في دول الخليج.

2. الأهداف:

لم تشر المبادرة الخليجية 2011م للحوار الوطني كونها وضعت اطار عام لنقل السلطة لكن آليتها التنفيذية تضمنت عقد حوار وطني خلال المرحلة الانتقالية الاولى كما أسمتها وقد حددت الآلية تسعة أهداف لهذا المؤتمر يمكن تصنيفها إلى خمسة أهداف: هدف لمعالجة قضيتي صعدة والمحافظات الجنوبية ومطالب الثورة الشبابية فبراير 2011، وهدفين للمستقبل هما إعداد الدستور وبناء مؤسسات الدولة، وهدف يتعلق بالفترة الانتقالية التي تربط الماضي بالمستقبل.

3. أبرز الجوانب التي أضعفت التجربة:

- التمهيد الخاطئ حيث تم عرقلة تنفيذ النقاط العشرين التي اوصت بها اللجنة الفنية رغم أن العديد منها كانت رمزية وقابلة للتنفيذ كاعتذار الحكومة عن حروب صعدة والجنوب ومعالجة الجرحى لقد تطلب ذلك فقط أن يفعل الرئيس هادي صلاحياته، ولكن عدم قيامه بتنفيذها أوحى بعدم رغبته في قيادة ورعاية مصالحة وطنية حقيقية⁸.
- ازدحم جدول أعمال المؤتمر ومواضيعه واتسع نطاق المشاركين فيه وتم ارتكاب العديد من الأخطاء سواء من قبل اللجان الفنية أو التحضيرية عند التهيئة أو من قبل الميسرين أو الأمانة العامة لمؤتمر

3. أبرز الجوانب التي أضعفت التجربة:

- التمهيد الخاطئ حيث تم عرقلة تنفيذ النقاط العشرين التي اوصت بها اللجنة الفنية رغم أن العديد منها كانت رمزية وقابلة للتنفيذ كاعتذار الحكومة عن حروب صعدة والجنوب ومعالجة الجرحى لقد تطلب ذلك فقط أن يفعل الرئيس هادي صلاحياته، ولكن عدم قيامه بتنفيذها أوحى بعدم رغبته في قيادة ورعاية مصالحة وطنية حقيقية⁸.
- ازدحم جدول أعمال المؤتمر ومواضيعه واتسع نطاق المشاركين فيه وتم ارتكاب العديد من الأخطاء سواء من قبل اللجان الفنية أو التحضيرية عند التهيئة أو من قبل الميسرين أو الأمانة العامة لمؤتمر الحوار أو لجنة التوفيق أو رئاسة مؤتمر الحوار أثناء عقده وبعده.
- لم يتم حل القضايا الرئيسية بشكل حقيقي ونهائي، فقد تباينت مواقف الأطراف السياسية في الفترة الأخيرة من الحوار وخصوصاً فيما يتصل بأعمال فريق القضية الجنوبية حين طرحت وثيقة حل القضية الجنوبية وتساعدت التباينات بخصوص الفيدرالية والتقسيم المطروح لها ما بين ستة أقاليم وإقليمين، وهو أمر استمر خلال الحوار وبعده حين رحل حسم الموضوع الفيدرالي إلى لجنة برئاسة هادي تبحث بأمره، وبسبب الضغط نحو إنجاز أي اتفاق من نوع ما في الحوار، فإن المخرجات الأخيرة لمؤتمر الحوار الوطني لم تمتلك نصوصاً واضحة توجيهية بخصوص مشاكل اليمن الأكثر تعقيداً وتمزيقاً، كالقضية الجنوبية والفيدرالية والعدالة الانتقالية. ولذلك ومع أن مخرجات الحوار بشكل عام تحظى بنوع من القبول، فقد ظلت هناك تحفظات عميقة جداً وانتقادات واسعة بخصوص التفاصيل التي تحثونها؟
- كما شارك في إضعاف تجربة الحوار تشعبه لقضايا بعيدة عن نقل السلطة وتغيير النظام فحقيقة الثورة الشبابية 2011م في اليمن كانت لتغيير النظام والقضاء على الفساد وإزاحة الفاسدين إضافة

⁷ ملحق رقم 1 بقائمة بأهم الاحداث الأمنية 2013 - 2014م

⁸ ماجد المنحجي، كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب 2011 إلى الحرب؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 19 مايو 2016

⁹ ماجد المنحجي، مرجع سابق

لقضيتين رئيسيتين الأولى حركة الاحتجاجات الجنوبية المطالبة بالاستقلال والتي تعود جذورها إلى العام 1994، والأخرى هي قضية صعده التي تعود جذورها إلى الحروب الست بداية الألفية.

- غياب الإرادة الحقيقية في التوافق حول الوثيقة النهائية، فإن البعض اعتبر انتهاء مؤتمر الحوار الوطني بتلك الطريقة حواراً ناقصاً¹⁰ في ظل تعقد الوضع الأمني -المتعمد كما يبدو - قاد البلد بسرعة إلى أزمة سياسية جديدة، وبدلاً من أن يصبح أداة لحل قضايا اليمن الملحة، فإن مؤتمر الحوار الوطني في الواقع وسع الهوة بين الأطراف المختلفة أكثر من أي وقت مضى.

4. بعض الملاحظات الفنية على الوثيقة:

- تركت أهم المواضيع في قضية بناء الدولة وهي شكل الدولة لما تحدده القضية الجنوبية وهذه الأخيرة فوضت موضوع تحديد الاقاليم للرئيس هادي حينذاك وهذا يوضح الخطأ في تصميم القضايا وترابطها ومراحل نقاشها.
- فرق العمل التسع كانت تضم المكونات التي وصفت بأنها الأكبر وأهملت مشاركة بعض الأحزاب وما أسمي بالفعاليات في كل القضايا رغم ان عددا منها وقع على المبادرة الخليجية مثل حزب الحق حيث لم تُمثل هذه الأحزاب والفعاليات في قوام مؤتمر الحوار سوى بـ 3 أو 4 أعضاء وبالتالي لم تتمكن سوى من المشاركة في 3 أو 4 قضايا فقط رغم أن القرارات تتخذ بالتوافق ولم يكن العدد مهماً.
- وثيقة الحوار تكاد تكون تجميعية فليس كلها مخرجات حوار أنتجت القضايا والفرق التسع حيث أنها تتضمن كلمات وبيانات وقرارات الفرق وضمانات لتنفيذ المخرجات، ولم تخضع الوثيقة بشكلها النهائي لنقاش في مؤتمر الحوار بحسب آلياته ونظم عمله كما أن مخرجات القضايا ليست بـ قالب موحد.
- ورد في الوثيقة ان مخرجات القضايا التسعة قرارات نهائية للفرق مقدمة للجلسة الختامية ولم يشر الى تنقيحها أو مراجعتها وغربلتها ومواءمة مخرجات كل الفرق سواءً من قبل الجلسة العامة الختامية او لجنة التوفيق، فالكثير من العبارات الواردة تقبل أكثر من تأويل سياسي.
- تبني فريق "بناء الدولة" نظاماً انتخابياً نسبياً هو نظام القائمة المغلقة، ورغم أهمية الخطوة وما تتضمنه من تغيير جذري لكن يخشى إن طبقت أن تتحول من أداة للتحديث السياسي وبناء الديمقراطية الى أداة لتحرير النخب الجديدة من المساءلة وبناء حكومة القلة المستبدة.
- حضرت بقوة عادة تفصيل القرارات على مقاس الرئيس في قضايا يفترض ان تكون وطنية واستراتيجية حيث تبني فريق "بناء الدولة" نظاماً رئاسياً تتم مراجعته بعد دورتين انتخابيتين ودراسة امكانية الانتقال الى نظام برلماني، رغم أن كافة القوى الممثلة في مؤتمر الحوار ما عدا بعض القوى الصغيرة دخلت الحوار وهي تتبنى النظام البرلماني باعتباره الأمثل والأنسب للبلاد¹¹.
- ورد في مخرجات القضية الجنوبية يجب معالجة عدم المساواة في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن على المستوى المركزي عبر قوانين ومؤسسات وبما يضمن إلغاء التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع اليمنيين ومن أجل معالجة تفاوت التمثيل في التوظيف، يكون للجنوبيين أولوية في شغل الوظائف الشاغرة والتأهيل والتدريب في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن. بينما ورد في كل من بناء الدولة والحكم الرشيد النص على تطبيق مبدأ المساواة في الإدارة العامة للدولة وتجريم كل

¹⁰ إبراهيم جلال الحوار الوطن اليمني غير المكتمل: تأملات حول التصميم وديناميكيات التفاوض المركز اليمني للدراسات يونيو 2002

¹¹ عبدالله الفقيه، حوار اليمن الشامل: قراءة سريعة في المخرجات والمالات المحتملة، مركز الخليج لدراسات التنمية السياسية، 2015م

تميز في الترقية والتوظيف والاستحقاقات المترتبة على الالتحاق بالوظيفة العامة على أساس النوع أو الجهة أو الانتماء السياسي أو اللون وهو ما يتناقض مع مخرجات القضية الجنوبية.

5. ضمانات تنفيذ المخرجات وتأثيرها على التجربة:

الفصل الرابع من الوثيقة المتعلقة بضمانات تنفيذ مخرجات الحوار على أهميته لكنه عبارة عن اتفاقات جانبية توصلت إليها الأطراف السياسية خارج أطر مؤتمر الحوار الوطني ثم بعد ذلك إضفاء شرعية الحوار عليها بإدراجها ضمن وثيقة المخرجات بإقرارها من خلال الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار التي كانت بروتوكولية وشكلية وفي ظل تأزم أمنى وسياسي مواكب.

لقد كان الاستعجال واضحا في إنهاء المؤتمر وفي إعداد وتصميم الضمانات التي اغتيل أثناء إعدادها ممثل مكون أنصار الله الدكتور أحمد شرف الدين عضو اللجنة في حين كان الأمر يتطلب المزيد من الروية وتقديم العديد من الافكار الناضجة لقطع ثمرة كل الجهود التي بذلت خلال الحوار بالشكل الذي يخدم المصلحة الوطنية العليا ومنح اللجنة الوقت الكافي ثم عرض ما توصلت اليه على كل أعضاء المؤتمر لإثرائها في كل مكون وحزب وفعالية¹² وحتى في إطار القضايا التسع إضافة إلى امتصاص التوتر السياسي والأمني الذي واكب المرحلة.

ويؤكد ذلك ما تحدث به رئيس لجنة صياغة الضمانات في لقاء متلفز¹³ بخصوص الاستعجال والتمرير للضمانات والوثيقة النهائية حيث قال: أنه كان هناك أولا نسخة غريبة من الضمانات يتم تداولها يوم 17 يناير 2014م قيل أنها أعدت من الأمانة العامة للحوار ومن الرئاسة لكن الكل تنصل عنها كما قال، وأضاف انه في ذات اليوم شكلت لجنة من 20 شخص - برئاسته - لصياغة الضمانات أي قبل الجلسة الختامية بأربعة أيام. كما أضاف أيضا أنه قبل 3 أشهر كانت قد شكلت لجنة برئاسة ياسين سعيد نعمان قدمت ورقة غير مكتملة وفيها خيارات وعرضت على لجنة التوفيق ولم تكن ورقة نهائية واقترحت جدول للمرحلة الانتقالية لـ 25 شهر يبدأ من يناير 2014م وينتهي بانتخابات.

عموماً وبالإضافة الى العديد من التناقضات والإشكالات المتعلقة بهذه الضمانات وكقراءة معمقة للتجربة ولأهميتها في أي حوار قادم فإن أهم ملاحظاتنا على ما ورد من ضمانات في الوثيقة تتركز في:

1. أنها تمنح أعضاء الحوار مواقع قيادية في المرحلة الانتقالية التي تلي الحوار نفسه مثل اقتراح توسيع لجنة التوفيق لقيادة لجنة مراقبة تنفيذ مخرجات الحوار وعمل لجنة صياغة الدستور وبصورة غير مباشرة تحل محل البرلمان ما أوحى بتحويل نخبة موفمبيك لقيادة المرحلة التالية للحوار بقيادة هادي بمباركة من الأمم المتحدة وسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية.
2. ضمنت نصوصها تمديد الفترة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي في فبراير 2014م إلى أجل غير محدد حيث أدخل تفسير جديد وهو أن المرحلة الانتقالية تنتهي بانتهاء المهام المناطة بها وأن ولاية الرئيس تنتهي بتنصيب رئيس جديد بعد انتخابه وفقا للدستور الجديد! وهذا يعني فقط طي صفحة مؤتمر الحوار وتلغيم الفترة الانتقالية ضمانا لبقاء هادي وهذا بجوهره ينفذ جزء من الآلية ويخالف جزء آخر منها.

¹² تسمية من خارج الأدبيات السياسية المتداولة استخدمتها اللجنة الفنية لإعداد مؤتمر الحوار وصنفت في إطارها بعض الأحزاب ومارست من خلال ذلك اقضاء وظلم وأثارت سخط الأحزاب التي أطلقت عليها هذه التسمية دون أي معايير
¹³ مقابلة متلفزة لعبدالمالك المخلافي لقناة السعيدة 27 يناير 2014م

3. لم تتحدث عن مهام مؤسسة الرئاسة وكرست دور الرئيس وشرعنت استمراره حيث ورد "ان رئيس الجمهورية اليمنية المنتخب يستمد شرعيته من قبل الشعب اليمني الذي ذهب إلى صناديق الاقتراع بإقبال كبير لانتخابه رئيساً لليمن الجديد".
4. أعطت لرئيس الجمهورية حق التغيير في الحكومة بصورة غامضة وهو ما أجل الصراعات السياسية للسياق الزمني الذي سيطر فيه موضوع الحكومة والأصل أن يكون التغيير للحكومة وليس في الحكومة وان لا ينفرد الرئيس بهذا الحق لأنه جزء من فترة ما قبل الحوار ومثله حكومة الوفاق التي عزلت عن الحوار وكان الوضع الصحيح هو أن تكون الحكومة جديدة كلياً تبنى على الشراكة الوطنية لتنفيذ المخرجات.
5. أدرج في الضمانات ضمن المهام الإجرائية والتشريعية لتأسيس الدولة وإجراء الانتخابات (إصدار التشريعات المهينة للانتقال للدولة الاتحادية وفقاً للدستور الجديد - الذي لم ينجز بعد- قانون الأقاليم وتشريعات الأقاليم وقوانين الإدارة المحلية للأقاليم وقوانين تقسم الأقاليم إلى وحدات محلية والتهيئة للأقاليم وتصميم المؤسسات والإجراءات) وهذه كلها نقاط حساسة لم يتم التوافق الكلي حولها في مؤتمر الحوار وكان يمكن الإشارة إلى الأقاليم في الدستور الجديد المستفتى عليه حيث ما تأكد لدينا هو التوافق على فكرة الدولة الاتحادية فقط دون أي نصوص تفصيلية¹⁴.
6. تضمنت مجموعة المبادئ الواردة في الضمانات النص التالي "اعتماد الضمانات الواردة في تقرير فرق عمل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل" وبالعودة للوثيقة لا توجد أي ضمانات في مخرجات وقرارات الفرق التسع وهو أمر يزيد الأمر غموضاً فقد وردت في الوثيقة التقارير النصفية والنهائية وكان من الأولى إيراد الضمانات لكل قضية بدلاً عن التقارير النصفية التي لا داعي لها.
7. ورد توسيع مجلس الشورى المعين مع مراعاة 50% من المقاعد للجنوب مع أنه لا قيمة سياسية لها بالنظر إلى اختصاصات مجلس الشورى.
8. النقاط الـ20 والنقاط الـ11 على أهميتها وترحيلها المتعدد لم يرد في الضمانات ما يؤكد تنفيذها وهي لم تنفذ حتى بعد ذلك حيث ورد فقط في بند الاستفتاء على الدستور النص التالي في ضمن المهام الخاصة بالتهيئة الشعبية "استكمال النقاط الـ20 والـ11"¹⁵.
9. لم تتضمن الضمانات التحديد الدقيق لأدوار المؤسسات القائمة (الرئاسة والحكومة والبرلمان) حتى إعداد الدستور الجديد.
10. رغم أن أهمية الضمانات توازي أهمية مخرجات القضايا التسع فقد تم تمريرها في الجلسة الختامية ولم تناقش من قبل كافة أعضاء مؤتمر الحوار الوطني أو الفريق التسع ول تأخذ وقتها الكافي، وحتى وإن وقع عليها أعضاء اللجنة المشكلة لها فهم ليسوا بدلاء عن كافة الأعضاء ولا من مكوناتهم هم.
11. الضمانات كما وردت في الوثيقة غير ناضجة وغير كافية ومن شأنها إفشال التنفيذ وتعطيل مهام الانتقال وتمديد المرحلة الانتقالية وعدم التهيئة الحقيقية لتطبيق شعار المؤتمر الفرع الرئيسي "شركاء في وضع الأسس شركاء في التنفيذ".

¹⁴ لقاءات أجراها معد الورقة مع أعضاء من مؤتمر الحوار ومشاركين في القضية الجنوبية

¹⁵ ملحق رقم 2 يوضح النقاط الـ20 المقترحة من اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار والنقاط الـ11 المقترحة من لجنة الـ8+8 المتعلقة بالتهيئة للقضية الجنوبية

ثالثاً

إيجابيات وسلبيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته

1. أهم الإيجابيات:

- مشاركة 16 مكون وحزب وفعالية ومنظمات مجتمع مدني بما في ذلك الشباب والمرأة بغض النظر عن معايير الاختيار¹⁶.
- تعتبر أول تجربة سياسية بهذا الحجم، إضافة إلى ما رافقها من عمل لوجستي وتنظيمي وثقافي واجتماعي واسع.
- توفر في التجربة نوع من المناخ الديمقراطي للمساهمات بأوراق العمل والتصورات ونقاش ما كان في خانة المحظورات سابقاً.
- نجحت تجربة مؤتمر الحوار في طرح الأسئلة الكبيرة ولو أنه لم يتم الإجابة عليها كما ينبغي.
- بعض الفرق كانت مخرجاتها نموذجية وشملت مخرجات القضايا التسع أسس يمكن الاعتماد عليها حتى خلال هذه المرحلة 2022م وهو ما سيأتي لاحقاً.
- تجربة المؤتمر والدعم الدولي لها مثل بارقة أمل لعموم المواطنين وحفزت التفاؤل للمستقبل.
- اضافت التجربة خبرة لكثير من الكوادر التي شاركت ومثلت رصيذاً سياسياً للعملية السياسية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.
- أظهرت التجربة حاجة القيادات السياسية لفهم القضايا المتعلقة بإدارة الدولة وأهمية وجود الخبرة في ذلك.

2. أهم السلبيات:

بالإضافة إلى ما تم عرضه في قراءة التجربة فإنه يمكن ايجاز أبرز السلبيات التي ينبغي تداركها في أي حوارات مستقبلا على النحو التالي:

- **ما يتعلق بالجوانب السياسية:**
 - رافق التحضير انقسام سياسي واضح.
 - رئاسة المؤتمر من قبل الرئيس الانتقالي للجمهورية ومن ثم رئاسته للجنة التوفيق وفي نفس الوقت منحه قائمة مشاركة بأكثر من 10 % من قوام مؤتمر الحوار مع أنه لا يمثل مكون ولم يكن له تأثير في أي عملية حوار او تفاوض سياسية قبل 2011
 - تم توجيه الحوار الوطني بوسائل مختلفة من قبل مجموعة الدول العشر 17، مع دور بارز للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

- كان يُنظر إلى الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية إلى حد كبير على أنها "صفقة نخبوية" تم التفاوض عليها بين الممثلين الأجانب وكبار النخبة السياسية وليس من قادة الاحتجاجات الشبابية وهذه الصفقة وجهة المخرجات بما يخدمهم.
- لم يتم تهيئة البيئة المحيطة حيث كان الوضع السياسي متأزماً والوضع الأمني هش والنقاط الـ 20 والـ 11 المقترحة للتهيئة سياسياً لم تنفذ.

• ما يتعلق بالتدخل الخارجي:

- التدخل الخارجي تحت أكثر من غطاء للتحكم في مخرجات الحوار ومقرراته.
- انتقال صناعة القرار في القضايا المهمة إلى خارج قاعات مؤتمر الحوار وتشكيل لجان خارجه وإدراج مقرراتها وكأنها من داخل المؤتمر إما عبر الفرق أو بالتمرير في الجلسة العامة.
- ولاءات بعض المشاركين لسفارات خارجية.
- تلاشي دور الأحزاب والمكونات السياسية أمام الإرادة السياسية لسفراء الدول العشر.

• ما يتعلق بالجوانب التحضيرية:

- ضعف لجنة التوفيق وإحالة معظم الأعمال إلى اللامانة العامة للحوار رغم أنها غير مختصة وشكلت من الرئيس.
- ضعف اختيار الميسرين والخبراء والاستشاريين في إدارة الحوار ومساعدة فرق العمل في الصياغات التوافقية وتجويدها بالشكل السليم.
- تحول المؤتمر إلى عرض سياسي شتت الطاقات السياسية لكثرة عدد المشاركين ولكون القضايا معقدة وعدم كفاية السقف الزمني المحدد لها.
- المبالغ التي كانت تدفع لأعضاء المؤتمر يومياً ساهمت في توفير الرغبة في التطويل وتمديد المؤتمر وخلقت نوع من الانفصال عن الواقع.

• ما يتعلق بمشاركة الأحزاب والمكونات والفعاليات السياسية:

- عدم مشاركة كل المعنيين فعلى سبيل المثال امتنع معظم قادة الحراك الجنوبي عن الحضور، فمع أن الجنوبيين ممثلين بـ 50% من قوام مؤتمر الحوار إلا أن التمثيل الحقيقي للجنوبيين كان مفقوداً.
- مجموعات العمل لم تصل لتوافق في جميع الآراء ولم تتمكن من الوصول إلى حلول وسط مثل فريق العدالة الانتقالية¹⁸.
- سوء اختيار بعض رؤساء الفرق التسع وضعف مهاراتهم وخبراتهم السياسية والبعض لأول مرة يشارك في الحياة العامة أو في المجتمع المدني.
- استمرار نفس الوجوه السياسية الشمولية في تحديد قرارات المؤتمر أفسح المجال أمام النفعية التي قادتها النخبة السياسية في المراحل التالية وأيضاً كان وراء بحثها عن شكل جديد للحكم لمواراة عجزها وفشلها في إدارة الدولة خلال الفترة السابقة وضمن استمرارها في المستقبل.

¹⁷ مجموعة سفراء الدول العشر الزراعية للمبادرة الخليجية وهم السفراء في اليمن عن الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الصين، المملكة المتحدة فرنسا و سفراء مجلس التعاون الخليجي (الإمارات البحرين ، السعودية سلطنة عمان - الكويت
¹⁸ إيريك جاستون، معالجة الدروس المستفادة من مؤتمر الحوار الوطني، معهد الولايات المتحدة للسلام، مرجع E

- اختيار ممثلو المكونات خضع في جانب منه للمحسوبة والقرابة ولم يتم وفق معايير والمستقلون كان عددهم 120 وأثيرت حول اختيارهم وميولهم السياسي الكثير من الملاحظات.
- لم تستطع كل الفعاليات والحزاب والمكونات المشاركة في القضايا التسع وفي لجنة التوفيق لان عدد ممثليها أقل من 9 رغم أن القرارات تتخذ بالتوافق.

• ما يتعلق بإدارة الحوار ومخرجاته:

- التصميم والتخطيط المؤسسي لمؤتمر الحوار الوطني شابه عيوب عملية وقيود موروثه¹⁹:
 - **أولاً** في حين أن مؤتمر الحوار الوطني قد يكون الحوار الأكثر شمولاً في تاريخ اليمن الحديث، إلا أن إدراج بعض المجموعات والمظلوميات (مثل قضية الجنوب وقضية صعدة) مع استبعاد جهات فاعلة ومظلوميات أخرى مترابطة لم يثر أسئلة حول معايير اختيار القضايا والجهات الممثلة فحسب، بل أيضاً حول مدى شمولية المؤتمر في الواقع، وبالتالي نية المنظمين في السعي إلى تحقيق مصالحة وطنية مستدامة وشاملة.
 - **ثانياً** أدت قواعد الحوار والتصويت التي تهدف إلى تسهيل وتنظيم الحوار البناء إلى وصول قضايا مهمة لدى فريق عمل بناء الدولة إلى طريق مسدود الأفق.
- يشير فشل مجموعة القضية الجنوبية في تطوير نموذج فيدرالي عملي، والتشكيل اللاحق للجنة الفرعية 8+8، إلى أن تصميم المجموعة وفق المحاصصة ال 50/50 بين الشمال والجنوب في مؤتمر الحوار الوطني، إضافة إلى الحجم الكبير لمجموعات العمل، حدّ من تحقيق تقدّم ملموس في القضايا الحيوية.
- تحول موضوع نقل السلطة إلى تغيير شكل الدولة مع ان المبادرة تتضمن تشكيل لجنة لإعداد دستور وإجراء انتخابات لرئيس جديد وفق الدستور الجديد الذي يستفتى عليه ولكن تم تلغيم الامر من خلال الالية وتفاصيلها حيث تم تعقيد المشهد بمخرجات مختلف عليها بمواضيع لم تناقش ولم تكن سببا رئيسيا للثورة الشبابية 2011 التي طالبت بإزاحة الفاسدين ومكافحة الفساد وبناء الدولة بصورة سليمة لتؤدي وظائفها التي تضمن العدالة.
- التفويض ليس من عناصر الحوار فهو يؤدي إلى التفويض حيث ورد في مخرجات القضية الجنوبية تفويض هادي بتشكيل لجنة برئاسته لتحديد عدد الأقاليم وبعد انتهاء مؤتمر الحوار تم ذلك وأعلنت نتيجته في أيام محدودة مع أن الموضوع وتعقيداته والدراسات المطلوبة للبت فيه بحاجة لأشهر إن لم يكن لأعوام.
- تم الإعلان عن الأقاليم بصورة قدمتها وكأنها بديل للوحدة اليمنية.
- 1800 توصية عامة هي مخرجات الحوار لم تغربل بشكل نهائي ومن الصعب ترجمتها في دستور جديد.
- بسبب الخلاف على المخرجات النهائية استحدث لاحقا مصطلح المخرجات المتوافق عليها في الاستخدام السياسي بينما تختلف المكونات حول تحديد المخرجات غير المتوافق عليها.
- الجهود التي استنزفها مؤتمر الحوار أضعفت الحكومة وكُرست من إهمالها في تقديم الخدمات وعلقت العديد من الإصلاحات ولم يتم التصدي للأولويات التي كان يجب ان تتم بالتوازي انتظارا للمخرجات كما أن تمديد الفترة الانتقالية لعام بعد انتهاء الحوار ضاعف من ترهل العمل الرسمي.
- نوقشت الهياكل ولم تناقش الآليات حيث تم الابتعاد عن المضمون وتم التركيز على المواقع في المستقبل.

¹⁹ الحوار الوطني اليمني غير المكتمل: تأملات حول التصميم وديناميكيات التفاوض إبراهيم جلال المركز اليمني للسياسات يونيو 2022

- معايير لجنة الدستور التي وردت في الفصل الثالث ضعيفة وأيضاً أوكل الرئيس بتشكيلها ولاحقاً شكل كل اللجان دون معايير حقيقية.
- غاب عن الوثيقة أي تقرير للأمانة العامة للحوار أو لجنة التوفيق أو لجنة المعايير.
- مؤتمر الحوار الوطني فشل في إيجاد حلول للقضايا الأكثر إثارة للجدل²⁰.

• ما يتعلق بضمانات تنفيذ مخرجات الحوار:

- تم الإشارة فيما سبق بشيء من التفصيل للملاحظات على الضمانات ويمكن إضافة نقطتين هنا:
- ضعف صياغة ضمانات تنفيذ المخرجات وعدم تحقق التوافق حولها كما لم يتم البدء بتنفيذها بمجرد انتهاء مؤتمر الحوار.
- إدراج قضايا في الضمانات لم تأخذ حقها من النقاش وإغفالها لدور مؤسسات مهمة كذلك لم تتطرق لحكومة جديدة وتحدد صلاحياتها ولم تشكل لجنة مصالحة رغم أهميتها ولم تضع معايير للشراكة الواضحة في تنفيذ المخرجات.

رابعاً

مجالات الاستفادة المتاحة من مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته

تجاوزاً للسلبيات السابقة ولمضاعفة الجهود ولتجنب الأخطاء في الحوارات القادمة، فإنه يمكن تلخيص مجالات الاستفادة من تجربة مؤتمر الحوار في النقاط التالية وهي أساسية لأي حوار سياسي قادم بغض النظر عن نوع وحجم التحولات والمتغيرات السياسية التي حدثت.

1. ما يتعلق بالتهيئة:

- التهيئة السياسية والاجتماعية اللازمة وتجنب الانقسامات قد الامكان عند التحضير لأي حوار سياسي مستقبلاً.
- ضمان أن قضايا الحوار التي تعتمد للنقاش تلقى تأييداً عاماً ولا تؤخر الحل السياسي المراد بلوغه
- تصميم الحوار وتحديد نوع المشاركين وعددهم وفقاً لنوع القضايا المعتمدة.
- اعتبار مؤتمر الحوار المنعقد 2013م – 2014م تمرين للمستقبل وتلافى الأخطاء التي وقع فيها.
- تجنب تعقيد المشهد عقب الحوار من خلال الخروج بمقررات يصعب تنفيذها.
- التنبيه من تسخير ضعف التهيئة والتحضير للحوار والأخطاء المرتكبة فيه لصالح مخرجات تدعم إعادة تقسيم الكعكة لصالح مراكز القوى السابقة واللاحقة.

2. ما يتعلق بالجوانب الفنية التحضيرية:

- موازنة القضايا التي تناقش في الحوار مع الزمن المتاح.
- التأكد من ان المواضيع الجوهرية تلقى الاهتمام اللازم في النقاش ولا تضيع في وسط القضايا.

²⁰ هيلين لاكنر، الانتقال "السلامي" لليمن من الاستبداد: هل كان من الممكن أن ينجح؟، 2016. ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مرجع E

- وضع المخرجات النهائية المرغوب حسمها في الاعتبار عند ترتيب عناصر الحوار.
- إعداد جدول أعمال أكثر انسيابية وواقعية يراعي الزمن المتاح.
- محاولة تسجيل الجلسات الحوارية وما يتم التوافق عليه بعد موافقة المشاركين حتى لا يتم التراجع عنه لاحقاً.
- الأخذ في الاعتبار بأن الحوار الموسع عادة لا يحل المأزق السياسي ولكل ظرف تهيئة وتحضير خاص به.

3. ما يتعلق بالجوانب السياسية وتدخل الخارج:

- تعزيز ثقة الأحزاب والمكونات في الحوار ومخرجاته لدعم تنفيذه عقب انتهائه.
- التنبيه من تدخل الخارج ومضامين المبادرات الخارجية وإن كانت تحت غطاء التعاون والمساعدة والاتكاء على قدرة اليمينيين في صياغة الاتفاقات والضمانات بواقعية.
- من المهم أن لا يظهر الحوار وكأنه بين النخبة السياسية وليس من أجل الشعب.
- أن يكون تمثيل المكونات والأحزاب السياسية من الشخصيات التي لديها خبرة وتجربة وقدرة على اتخاذ القرار.
- أن تكون مؤتمرات الحوار من النوع الذي تم في 2013 - 2014م للتشاور وسبك وتمتين وتقريب الدراء وليس مكاناً لصنع القرار السياسي الذي يحدد مصير البلد حيث يمكن تصميم مؤتمرات لاحقة لصناع القرار تكون أكثر قدرة على التنفيذ.
- أن يكون مسار تصميم التغيير السياسي داخل المرحلة الانتقالية وبعد استقرارها أمنياً وعسكرياً وليس قبلها أو متزامناً معها لأن التغيير سيفشل.

4. ما يتعلق بإدارة الحوار ومخرجاته:

- لضمان حلول أكثر استدامة من المهم أن يكون نظام الحوار ديناميكياً ويوفر اليات تفاوض خاصة أصغر من مؤتمر الحوار الوطني خصوصاً للقضايا الجوهرية مع ضمان مشاركة المعنيين الرئيسيين.
- تجنب تشابه القضايا وتكرارها مثل القضية الجنوبية وبناء الدولة التي تداخلت وتكررت المفاهيم فيها
- دراسة كل السيناريوهات لتجنب الانزلاق إلى العنف والحرب عقب الحوار.
- إعطاء الوقت الكافي لنقاش مسببات الصراع القائمة التي أدت للحوار أو المحتملة مستقبلاً
- عدم استيراد أو تقليد التجارب بعيداً عن الواقع والمجتمع.
- اعتبار إنجاز مخرجات الحوار الموسع هي المرحلة الأولى وثم يتم سبك المخرجات في مرحلة ثانية.
- الحرص على أن تلبى مخرجات الحوار متطلبات المرحلة وأن تكون واضحة وغير غامضة.
- الاستفادة من مخرجات عدد من القضايا التي لازالت صالحة اليوم مع بعض التحديث خصوصاً قضايا (التنمية، قضايا ذات بعد وطني، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، أسس بناء الجيش والأمن) وحتى بعض مخرجات الحكم الرشيد وبناء الدولة وصعدة القضية الجنوبية.

5. ما يتعلق بضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار:

أي مخرجات تنجز خلال أي حوار سياسي قادم سواء كان وفق مراحل حوار عسكري ثم سياسي أو حوار شامل سياسي عسكري أمني لإنجاز اتفاق كامل فإن المطلوب هو:

- إعطاء موضوع الضمانات الوقت الكافي من الدراسة وأن تتوافق حولها الاطراف المتحاوره.
- تحديد أهم المعوقات الميدانية التي قد تعطل التنفيذ واقتراح السيناريوهات المختلفة لتجاوزها والأدوار المتعلقة بالمؤسسات القائمة او الجديدة المطلوب انشاؤها للقيام بذلك ودور كل طرف بدقة ووضوح.
- عدم فرض الضمانات من خارج الحوار ومن المناسب ان يقترح المتحاورون ضمانات التنفيذ للمخرجات ومن سينفذها بواقعية ومنطقية وبصورة متدرجة تضمن الشراكة والتوافق وفي إطار زمني مناسب.
- أن يتم التوقيع على المخرجات كاملة بما في ذلك ضمانات تنفيذها لضمان عدم التراجع عنها أو نفي المشاركة فيها.
- تقوية مؤسسات الدولة لتكون أكثر فدرية على المحاسبة وإنفاذ اصلاحات المرحلة الانتقالية.
- أن يكون هناك قدر من الايمان بالشراكة وعدم الإقصاء للآخر.

6. مقترحات إدارية وفنية تساعد على نجاح أي حوار يماني في المستقبل:

- مرفق بالورقة تصور بعدد من الجوانب الادارية والفنية المقترحة لتلافي بعض أخطاء مؤتمر الحوار الوطني وذلك للمساعدة على نجاح أي حوار يماني- يماني مستقبلا²¹.

خامساً

المخرجات التي تخدم الوضع الراهن والقضايا ذات الأولوية

في الوضع الراهن تغيرت المعادلات وتشئت التحالفات الحزبية والسياسية وفي كل مرحلة تختلف القضايا ذات الأولويات حتى أصبح ينظر لنقاش بعض القضايا وكأنه ترف لا حاجة له حيث الحاجة ماسة وضرورية جدا لإيقاف الحرب و الحصار واتخاذ التدابير الإنسانية والاقتصادية العاجلة نظرا للظروف المعيشية المنهارة لأبناء الشعب اليمني وحاجته لأبسط الخدمات الأساسية في ظل توقف المرتبات وتوقف العديد من الأنشطة التجارية والأعمال جراء الحرب المستمرة منذ 2015 ولهذا فإن الأمر يتطلب مضاعفة الجهود من قبل كل الفاعلين السياسيين والمجتمعيين لإبراز القضايا ذات الاولوية التي ينبغي أن يتضمنها الملف السياسي التفاوضي بالتزامن مع استخدام كل وسائل الضغط المتاحة والممكنة لإنجاح تسوية سياسية شاملة و منصفة خصوصا بعد فشل كل المساعي العسكرية.

²¹ ملحق رقم 4 تم اعداده من خلال النقاش مع احد الميسرين في مؤتمر الحوار الوطني.

1. مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وصلاحيتها للمرحلة الحالية:

تقدم الورقة سرداً للقضايا التي وردت في وثيقة مؤتمر الحوار وأمام كل قضية تم تحريم أبرز المخرجات المتقاربة التي رأينا أنها لازالت صالحة للمرحلة وذلك في إطار عناوين عامة او إيرادها كما جاءت للاستفادة منها في هذه المرحلة أو بالأصح في قضايا الحوار او التسوية المستقبلية ليس كمنصوص حاسمة وإنما كأرضية يمكن تطويرها وتحديثها بوضع اللمسات اللازمة من قبل فرق العمل التي تدعم هذا المسار من قبل المتحاورين ووفقاً لما تتطلبه التحولات السياسية والمتغيرات والبيئة و بالتأكيد حسب الطريقة التي تنتهي بها الحرب او تخوض فيها الأطراف والأحزاب عملية الحوار، على أن تطوير هذه المقاربة بحاجة الى فرق متفرغة وباحثين وبمشاركة واهتمام من القيادات السياسية الفاعلة.

القضية	تحريم لمخرجات الحوار في كل قضية	تقدير لعلاقتها بمتطلبات المرحلة الحالية 2022 م
القضية الجنوبية	معالجة الماضي	وردت تفاصيل لم تعد صالحة
	شكل الدولة (الدولة الاتحادية وموضوع الاقاليم)	لكن العناوين الثلاثة من المواضيع الجوهرية لأي حوار يمني -يمني مستقبلاً
	ادارة الموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز	
قضية صعدة	ضمان الحرية المذهبية والفكرية وممارسة الشعائر وتحريم فرضها أو منعها بالقوة من أي جهة كانت، وأن تكون الدولة وأجهزتها محايدة	مع التحديث وفقاً للدستور والقانون
	إطلاق سراح المعتقلين على ذمة الأحداث لدى كل الأطراف والكشف عن المفقودين والمخفيين قسراً والمختطفين وتعويضهم مادياً ونفسياً، والاهتمام بأسر الشهداء والجرحى والمعاقين من كل الأطراف من المواطنين والقوات المسلحة والأمن، وعودة النازحين، وعودة المبعدين والمفصولين من وظائفهم.	صالحة لكل اليمن وليس فقط صعدة مع التحديث اللازم
	تجريم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى، ومنع وتجريم التدخلات الخارجية في شئون اليمن	صالحة لكل اليمن
	تحريم وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية، وتجريم المجازفة بعلاقات اليمن الدولية والإقليمية إرضاءً لنزوات شخصية أو مذهبية أو حزبية أو تنفيذاً لرغبات دولية.	//
	قرار الحرب والسلم قرار وطني، ويجرم أي مساس بالسيادة الوطنية تحت أي مبرر أو الاستعانة بقوات خارجية في الصراعات الداخلية	//
	تجريم ممارسة الأحزاب والتنظيمات السياسية لأنشطتها في إطار الجيش والأمن والقضاء واستغلال المساجد والوظيفة العامة لصالح حزب أو تنظيم	//
	تلغى كل الاتفاقيات السرية أو العلنية التي أباحت وتبيح الأراضي والمياه والأجواء اليمنية أمام الطائرات والقوات الامريكية أو غيرها من القوات سواء للاستطلاع أو تنفيذ غارات جوية أو عمليات عسكرية داخل الوطن وكل ما يمس السيادة الوطنية	//
	الشراكة الوطنية في الحكومة خلال المرحلة التأسيسية	// مع التحديث

القضية	تحريم لمخرجات الحوار في كل قضية	تقدير لعلاقتها بمتطلبات المرحلة الحالية 2022 م
قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية	وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الارهاب	صالحة مع التحديث اللازم
	حل شامل لمشكلة الأراضي المنهوبة واسترداد الاموال العامة المهربة للخارج	وردت مواضع مفصلة عنها من المناسب ان يتم تحديثها
	جبر الضرر والتعويض العادل للمتضررين	//
	اعتبار كل الصراعات السياسية السابقة جزء من تاريخ اليمن تتحمل مسؤوليتها كل الأطراف التي اشتركت فيها، ووجوب رد الاعتبار لكل من أسيء إليهم من ضحايا الصراعات السياسية	مع التحديث
	بناء وحماية وتطوير البنية التحتية الأساسية واستعادة المؤسسات التي دمرتها الحروب والنزاعات المسلحة.	مع التحديث
بناء الدولة	تشكيل هيئة حكومية وطنية لمعالجة أوضاع أسر الشهداء ومعالجة الجرحى من جميع الأطراف دون تمييز أو استثناء	مع التحديث
	هوية الدولة ونظام الحكم وسلطات الدولة التشريعية والقضائية والنظام الانتخابي	هذه العناوين وردت لها تفاصيل لكنها ترتبط بشكل الدولة
	ان يتضمن الدستور مبادئ المواطنة المتساوية، وكفالة وكرامة وحقوق المواطن، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون	مع التحديث
	لا مركزية النظام الاداري والمالي واتباع مبادئ وأسس الحكم الرشيد، وأسس التنظيم الإداري في الدولة الاتحادية	مع التحديث
الحكم الرشيد	الموجهات الدستورية للحكم ولل قضاء وأجهزة الأمن والقوات المسلحة. والسياسة الخارجية	صالحة مع التحديث
	الموجهات الدستورية للهيئات الرقابية ولتعيين القيادات في المناصب العليا	//
	الموجهات القانونية المنظمة للقضاء وأجهزة الأمن والقوات المسلحة وللدبلوماسية والسياسة الخارجية ولتنظيم الجهاز الإداري للدولة وللشراكة مع القطاع الخاص والمدني	//
	الموجهات القانونية للنزاهة الوطنية ولشئون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ولشئون الاعلام والثقافة والاقتصاد	//
	تقليص التضخم الوظيفي والقضاء على الازدواج الوظيفي، وتعزيز جوانب الشفافية والمساءلة والرقابة في الجهاز الإداري للدولة	//
	تحديث وتطوير الإدارة وإنشاء نظام معلومات قادر على تلبية حاجة التخطيط والرقابة والمساءلة.	//
	انتهاج سياسة اقتصادية ومالية محفزه لزيادة الموارد الوطنية واستغلالها الاستغلال الأمثل وترشيد الإنفاق العام وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات	//
	خلق بيئة استثمارية جاذبة وإزالة كافة العوائق التي توضع أمام القطاع الخاص لتحقيق مشاركة حقيقية بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني	//

القضية	تحريم لمخرجات الحوار في كل قضية	تقدير لعلاقتها بمتطلبات المرحلة الحالية 2022 م
أسس بناء الجيش والأمن ودورهما	القوات المسلحة ملك الشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها، ووحدة وسلامة أراضيها، وسيادتها، ونظامها الجمهوري. والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات	مع التحديث اذا تطلب الامر
	الأمن هيئة مدنية نظامية تؤدي واجباتها في خدمة الشعب	//
	إصلاح المؤسسات العدلية والأمنية كمنظومة واحدة	//
	تطوير وتنوع الصناعات الحربية	//
	إيقاف كل مظاهر التدخل الأجنبي بما فيها الضربات الجوية وعدم السماح بإنشاء القواعد العسكرية	//
استقلالية الهيئات ذات الخصوصية	عدد من الموجهات الدستورية والقانونية للهيئات المستقلة	صالحة مع التحديث
	إلغاء الوزارات التي تتولى كامل صلاحياتها ومهامها هيئات مستقلة، وبراغي في إنشائها شكل الدولة	//
	إنشاء هيئة للخدمة العامة وهيئة عامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وجهاز مركزي للإحصاء مستقل ومحددات تنظيمها	//
	إنشاء هيئة للأوقاف مستقلة، وهيئة للزكاة مستقلة و دار الإفتاء مستقلة، إنشاء هيئة مستقلة عليا للتعليم والتدريب والبحث العلمي وهيئة مستقلة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة و هيئة مستقلة للغذاء والدواء ومحددات تنظيمها	//
	إنشاء هيئة مستقلة خاصة بشؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وهيئات مستقلة ذات علاقة بالشباب والمرأة وذوي الإعاقة والأمومة والطفولة وحقوق الإنسان والبيئة	//
	تشكيل المجلس الأعلى للصحافة والإعلام، ومنح استقلالية مهنية كاملة لإدارات المؤسسات والأجهزة الإعلامية العامة	//
	فصل أعمال الخزانة عن البنك المركزي وتطبيق نظام الخزانة العامة	//
الحقوق والحريات	إنشاء سلطة خاصة بمواني خليج عدن ومصافي عدن ولها شخصية اعتبارية مستقلة	//
	حق في الملكية وتنمية الموارد والعيش الملائم والصحة والتعليم والحق في العمل وتكوين النقابات	صالحة مع التحديث اللازم
	الحق في الحرية الشخصية-الأمن-السلامة الجسدية وفي تقلد الوظائف العامة	//
	الحق في المشاركة السياسية والانتخابات والجنسية وفي التجمع والتظاهر والإضراب	//
	الحقوق والحريات الخاصة بالمرأة والشباب وذوي الإعاقة والمسنون والطفل واللاجئين والمهمشين	//

القضية	تحريم لمخرجات الحوار في كل قضية	تقدير لعلاقتها بمتطلبات المرحلة الحالية 2022 م
التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة)	التنمية والسياسات الاقتصادية والتنمية الريفية المتكاملة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من الفقر ومعالجات التخفيف من البطالة	أغلبها جوانب اقتصادية صالحة مع التحديث
	معالجة قطاع النفط والغاز والثروات الطبيعية والصناعات الاستخراجية وقطاع الزراعة ودوره في التنمية الاقتصادية	//
	السياسات والخدمات الصحية وإصلاح وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والتعليم والبحث العلمي	//
	رعاية أسر شهداء الوطن عامة ومعالجة أوضاع الجرحى وضحايا كل الصراعات وأعمال العنف.	//
	تنمية الموارد العامة وتنويعها وتحصيلها والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وإصلاح السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي وقيامه بإصدار النقود والإشراف على النظام المصرفي	//
	تحقيق تنمية اجتماعية عادلة من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات وإصدار تشريعات وتنفيذ إجراءات تحقق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل والواسع	//

2. القضايا ذات الأولوية لهذه المرحلة:

سيقدم الجدول التالي القضايا ذات الأولوية للحوار في هذه المرحلة وفقا للمتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية حيث تم اختيار القضايا من الزاوية التي رأينا أنها مناسبة وبعد أن استفدنا من الكثير من الآراء لعدد من السياسيين بما فيهم أعضاء فريق الدعم الاستراتيجي ومخرجات لقاءاته الشهرية²²، والحقيقة أن إعادة هندسة قضايا المفاوضات والحوارات أمر بالغ الصعوبة بالنظر إلى تعقيدات التحولات السياسية وتدخلات الخارج وفي الجدول أدناه تم تقديم تصور أولي ومساهمة بسيطة في تحديد القضايا ذات الأولوية وترتيبها في مراحل كل مرحلة تم تحديد نوع الحوار فيها وحددنا ما إذا كانت هناك مخرجات لمؤتمر الحوار الوطني المتوافق عليها مناسبة للمرحلة حتى وإن تطلب الأمر تحديثها بما يتواءم مع المتغيرات وكذا اقتراح عدد من الأدوار المساندة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن والمبعوث الأممي والأحزاب والمكونات السياسية ولا شك أنها بحاجة للكثير من التطوير من الأطراف السياسية وفريق الدعم الاستراتيجي :

المرحلة	نوع الحوار	القضايا ذات الأولوية	مخرجات مؤتمر الحوار المناسبة	الأدوار المساندة
الأولى	حوار سياسي عسكري بين صنعاء والرياض	وقف الحرب وإنهاء الحصار وفتح المطارات والموانئ دون شروط	1. يستفاد من المخرجات المتوافق عليها في قضايا: صعدة والحكم الرشيد والجيش والأمن والتنمية الشاملة المشار إليها في الجدول السابق	<ul style="list-style-type: none"> • قناعة امريكية بضرورته المجتمع الدولي يحشد المساعدات مجلس الامن يدعو للسلام ويصدر قرار بديل لـ 2216 الامم المتحدة والمبعوث الأممي يقومون بتوفير الظروف المناسبة ورعاية نتائج الحوار
		<ul style="list-style-type: none"> • ضمانات ازالة المخاوف • ضمان السيادة وعدم التدخل والعلاقات الندية والمصالح المشتركة • إنهاء التواجد العسكري الاجنبي من كل محافظات اليمن 		
		<ul style="list-style-type: none"> • معالجة ملفات الحرب العاجلة: الأسرى • التعويض عن الأضرار وتحديد من يلتزم بذلك • إعادة الإعمار 	2. يستفاد من وثيقة الحل الشامل لوقف الحرب وإنهاء الحصار ²³ التي قدمتها صنعاء في العام 2020م	
		<ul style="list-style-type: none"> • تدابير انسانية واقتصادية عاجلة: • توسيع المساعدات الانسانية وعقد ومؤتمر دولي عاجل لذلك • تحييد الاقتصاد: ايرادات النفط والغاز – صرف المرتبات- اعادة الكهرباء – العملة والبنك • دعم مشاريع التنمية والتعافي الاقتصادي العاجلة 		
				<ul style="list-style-type: none"> • يمكن رعاية قرارات الحوار عبر الامم المتحدة كضامن للتنفيذ • أي قضايا ذات امتداد داخلي تستكمل في الحوار اليمني اليمني

المرحلة	نوع الحوار	القضايا ذات الأولوية	مخرجات مؤتمر الحوار المناسبة	الأدوار المساندة
الثانية	حوار سياسي يمني- يمني يعيد عن أي تدخل خارجي	<p>ينبغي تلافى سلبيات مؤتمر الحوار الوطني 2014 وتصميم الحوار بطريقة تضمن نجاحه بمشاركة ودعم من الأمم المتحدة وممكن ان يتكون من مرحلتين:</p> <p>المرحلة (أ): حوار يحدد بسقف زمني ويتم فيه تمثيل عالي المستوى للأطراف الحقيقية يتم فيها اعداد مسودة الإطار العام للاتفاق السياسي ويشمل التوافقات التي تمت من خلال الحوار حول:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الفترة الانتقالية ومهامها اعادة بناء وتوحيد عمل المؤسسات وتفعيلها. • الاتفاق على الأسس والمبادئ (الجمهورية – الوحدة – السيادة والاستقلال في القرار السياسي- المتوافق عليه في مخرجات الحوار الوطني الشامل). • استكمال معالجة ملفات الحرب. • المصالحة الوطنية. • بناء الدولة شكل الدولة التي يريدونها اليمنيون ومتطلباته (شكل النظام السياسي – النظام الانتخابي-...الدستور) • خارطة طريق أو الية واضحة لتنفيذ المخرجات (الاتفاق). • ضمانات عدم تكرار دورات العنف. • أي نقاط يطرحها المتحاورون وتكون ذات أولوية للمرحلة. <p>المرحلة (ب): يتم فيها عقد حوار ختامي بين القيادات الرئيسية للأطراف لاعتماد او تعديل أو تطوير ما تم التوصل اليه في المرحلة (أ) وإقرار الضمانات اللازمة لتنفيذه.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • استفاد من المخرجات المتوافق حولها في قضايا: الحكم الرشيد، بناء الدولة القضية الجنوبية، الجيش والأمن، قضايا ذات بعد وطني، التنمية، الحقوق والحريات المشار اليها في الجدول السابق. • استفاد من كل الوسائل المتاحة في صنع المقاربات المرنة والخلقة الممكنة. 	<ul style="list-style-type: none"> • استفاد من رؤية أنصار الله للحل السياسي.²³ • دور فاعل للأمم المتحدة. • دعم التوجه نحو السلام من قبل المكونات والاحزاب السياسية والفاعلين المجتمعيين بكل الطرق الممكنة.

سيناريوهات العودة للعملية السياسية وفقاً للمتغيرات وتجارب المفاوضات الثنائية

على مدى عشر سنوات 2012 – 2022م أصدر مجلس الأمن 20 قراراً بشأن اليمن²⁴ بخلاف البيانات التي أصدرتها رئاسة المجلس وكلها لم تقدم أو تؤخر شيء في الميدان وهو مؤشر هام يتطلب التأمل والمراجعة والتقييم والواقعية عند إصدار المواقف تجاه اليمن خصوصاً إذا كان الهدف منها التأسيس لعملية سياسية وحلول مستدامة.

التعقيدات التي تلت 2014م على المشهد اليمني تجعل من العودة للعملية السياسية شبه مستحيل، وبالتالي تتضاعف صعوبة التفكير في سيناريوهات انجاز اتفاق سياسي شامل يؤسس للسلام. بل أن البعض رأى أن أي اتفاق سياسي يمكن أن يقوم على أسس هشة لا تضمن احتكار الدولة للسلاح قد يثقل الجهاز الإداري للدولة باحتواء كل الأطراف في مؤسسات الدولة وقد يصنع ذلك تجربة فاشلة ودائمة²⁵ وهذه وجهة نظر تناقض التكوينات والفصائل المسلحة نظراً لضعف وخفوت الأداء السياسي وضعف أداء الأحزاب وقيادتها التي اصطفت في الأغلب في أحد الجانبين بغض النظر عن مبرراتها لذلك. ومحاولة للإسهام في توقع السيناريوهات التي يمكن من خلالها العودة للعملية السياسية بهدف التأسيس للولوج للسلام كان لابد من المجازفة بخوض غمار هذا الموضوع انطلاقاً من الوضع الراهن واحتياجات ومتطلبات المرحلة مع هندسة بسيطة لعدد من الأفكار التي من خلالها يمكن إشراك مخرجات بعض القضايا المتوافق عليها في مؤتمر الحوار الوطني التي لازالت في تقديرنا مفيدة.

1. المتغيرات المتسارعة في العام 2022م

المتغيرات متلاحقة وسريعة في اليمن على المستوى السياسي والعسكري مما يجعل النظر إلى الحل السياسي القادم قائماً فعلى سبيل المثال منذ شهر مارس إلى سبتمبر 2022 تمت الاطاحة بهادي ونائبة محسن وشكل مجلس قيادة رئاسي بديل من 8 أعضاء أغلبهم يقودوا فصائل مسلحة وجيوش عدا رشاد العليمي رئيس هذا المجلس وفي ذات يوم التكليف أو التعيين أو نقل السلطة مجازاً أنيط بالمجلس التفاوض مع الحوثيين والحسم سلماً أو حرباً والمجلس ذاته - كما أوضحنا في اللاعبون السياسيون وأماكن سيطرتهم- يشهد خلافات ومواجهات بينية في الميدان وحتى نهاية سبتمبر 2022 تم استدعاء أعضاءه للرياض للصلح بينهم.

2. تجارب المفاوضات الثنائية مع السعودية والدور الأمريكي

بالتعمق في تجارب المفاوضات التي تمت منذ 2015م بما فيها المفاوضات بين السعودية وأنصار الله في العام 2019م²⁶ وقبلها مفاوضات ظهران الجنوب 2016م والاتصالات التي تجري بصورة متقطعة بين صنعاء وأمريكا عبر الوسيط العماني بشأن الهدنة وحتى ما قبل الهدنة فإنه يمكننا القول أنه حتى لو حصل اتفاق

²⁴ البيانات الصادرة عن مجلس الأمن خلال الفترة من 2012 – 2022م – ملحق رقم 3

²⁵ من حافة النهاية.. هل تتآكل الحكومة الشرعية في اليمن؟ مركز أبعاد للدراسات والبحوث

²⁶ مركز أبعاد للدراسات والبحوث 2019

بين صنعاء والسعودية فلن يفضي الى السلام ما لم يتوافق مع المصلحة والإرادة الأمريكية. يدل على ذلك التفاهم السعودي القطري الذي جاء باتصال هاتفني من امريكا للسعودية كما هو معروف ونسي الجميع بما فيهم محمد ابن سلمان حوالي 14 شرطا سعودي على قطر، أما الفصائل اليمنية التي تتبع السعودية والإمارات فقد اثبتت التجارب في اتفاقات ومشاورات الرياض 2019م و2022م تبعيتها وعدم مخالفتها لأي ارادة سعودية او اماراتية بل حتى الامارات نفسها تنماشى مع الارادة السعودية ناهيكم عن الارادة الأمريكية.

3. الهدنة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

دخلت اليمن في إبريل 2022م هدنة لمدة ستة اشهر على ثلاث مراحل كل مرحلة شهرين ثم لم ينجح تمديدتها أو تجديدها مطلع هذا الشهر اكتوبر 2022 وهو أمر محبط لآفاق التسوية والعملية السياسية حيث كان اليمنيون يأملون أن يلمسوا جدية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الجانب الانساني وحل موضوع المرتبات كونها من حقوق الشعب ومن ثرواته النفطية والغازية ورغم أن تصريحاتهم كانت تؤكد ذلك إلا أنهم عمليا وحين حانت لحظة الحقيقة لم يقدموا شيئ فممن خلال الورقة التي قدمتها الامم المتحدة لتوسيع الهدنة ظلت كل القضايا ضبابية حتى تعدد وجهات مطار صنعاء لم يكن فيها أي ضمانات بالمثل مجلس الامن لم يتخذ بعد القرار المناسب للدفع نحو السلام الحقيقي. ولأن الورقة غير معنية بهذه التفاصيل إلا أن الإشارة إليها يتناول دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في اليمن، وبالتالي وبناء على تجارب سابقة منذ 2015 من غير المؤمل أن يدعموا عملية سياسية وسلام حقيقي في اليمن إلا بما يتوافق مع مصالحهم ويحافظ عليها وهنا مربط الفرس. وعلى كل حال فالسيناريوهات التي نراها في هذه الورقة ووفقا للمتغيرات والتحولات القائمة هي إما الانتقال من الهدنة للسلام أو تجدد الحرب:

سيناريوهات توقعها عدد من الباحثين ومراكز الدراسات المتخصصة

قبل التطرق لأي مسار او سيناريو من المهم ان نستعرض نماذج من توقعات عدد من الخبراء والباحثين السياسيين والمراكز المتخصصة لسيناريوهات الحل السياسي ونهاية الحرب التي صنفت على أنها أكثر من حرب الأولى حرب يمنية سعودية والثانية مجموعة حروب داخلية²⁷ هذه التوقعات في الاغلب طرحت بين 2018 - 2022 كما في الجدول أدناه:

م	السيناريوهات المتوقعة للتسوية السياسية	المصدر
1	<ul style="list-style-type: none"> استمرار الحرب وإنتاج حلول مؤقتة. وقف الحرب باتفاق أو قرار أممي وضغط دول: - انسحاب التحالف وهزيمته. - سقوط حكم الحوثيين. - اتفاق دول وتفاهم إقليمي ومحلي. التقسيم والتفتت. 	<p>واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن - مركز رؤيا للبحوث والدراسات 26 مارس 2019م</p>

²⁷ السقوط الكبير: عقد محادثات السلام من أجل اليمن الممزق جريجوري دي جونسون إبريل 2021 معهد دول الخليج العربية في واشنطن

م	السيناريوهات المتوقعة للتسوية السياسية	المصدر
2	<ul style="list-style-type: none"> • الاستقرار والإغاثة في المدى القريب. • فترة انتقالية لبناء المؤسسات على المدى المتوسط. • توطيد الديمقراطية والتنمية المستدامة على المدى الطويل. - (يوأكب السيناريوهات نهجاً مرحلياً يضمن أمن المواطنين ويوفر نوع من الاستقرار الاقتصادي) 	سيناريوهات مستقبل الصراع في اليمن- موقع أسباب-أبريل 2021
3	<ul style="list-style-type: none"> • البحث عن حلفاء إقليميين ودوليين آخرين للتقدم نحو صنعاء. • القبول بالانخراط في الحوار مع الحوثيين وتوقيع اتفاق شامل يتضمن اتفاق الرياض بشرط الامتلاك الحصري للسلاح من الدولة. • القبول بحلول جزئية والقبول باتفاق سلام هش يمكن الحوثيين والانتقالي من السيطرة على الدولة. 	مركز أبعاد للدراسات والبحوث 11-12-2019
4	<ul style="list-style-type: none"> • انتصار الحكومة الشرعية ودول التحالف. • تقوم تسوية على قاعدة لا غالب ولا مغلوب بعد مدة صراع طويلة وبعد تفاقم الازمة الإنسانية والانهيار الاقتصادي. • تقسيم اليمن الى ما قبل 1990م بسبب عدم القدرة على حسم الصراع من قبل أي طرف. • انتصار جماعة الحوثيين وفرض سيطرتها على كامل اليمن وإعلان ذلك وتبني القوى الدولية والإقليمية هذا الإعلان. • استمرار الازمة والحرب واستمرار التدخلات الخارجية. 	التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة (2011 - 2022) إشـراف: د. هالة الرشيدى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مصر المركز الديمقراطي
5	<ul style="list-style-type: none"> • سيناريو الحكم وفيه تنتهي الحرب وتشكل دولة يمنية واحدة يكون فيها الحوثيون جهة سياسية فاعلة فيها لكنها ليست الجهة الفاعلة الوحيدة. • سيناريو التقسيم بحيث يتم إضفاء الطابع الرسمي على التقسيم الحالي بين المناطق الذي يسيطر عليها الحوثيين والأجزاء الذي لا تخضع لهم بحيث تقسم البلاد الى شمال وجنوب وهو السيناريو الأقل سوءاً بحسب الباحث. • سيناريو الكارثة وفيه يتم تجزئة اليمن إلى دويلات عنيفة تحت سيطرة امراء حرب أقوياء ويجب تفادي هذا السيناريو بأي ثمن. 	فن الممكن - جريجوري - أغسطس 2022م
6	<ul style="list-style-type: none"> • هدنة لمدة عامين تشمل رفع الحصار بشكل كامل. • انشاء آلية مؤقتة "توافقية" لإدارة المبالغ المرصودة اللازمة للوفاء بتسديد متأخرات مرتبات موظفي ومتقاعدي الدولة وضمان انتظام صرفها شهرياً بإشراف أممي • الشروع بمفاوضات سلام مباشرة مع التحالف السعودي لسحب قواتهم المحتلة للأراضي اليمنية واسترداد الموارد المالية اليمنية وإعادة البنك المركزي الى وضعه الطبيعي بشكل توافقي مؤقت حتى قيام مؤسسات الدولة المنتخبة وتجسب اليه كل الإيرادات الوطنية وتحدد توافقياً مجالات الاتفاق وتوقيع على معاهدة سلام بين الجانبين تحترم فيه سيادتهما الوطنية وتضمن الأمن المتبادل والسلام والاستقرار في الإقليم ومنع كافة اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما • تنظيم مفاوضات يمنية - يمنية للاتفاق على قيام سلطة حكم انتقالي توافقي موسع لمدة محدودة لتنقيح الدستور وللتنضير لانتخابات عامة تقيم مؤسسات دولة طبيعية تتولى مهامها الدستورية كاملة وفق الدستور المستفتى عليه شعبياً 	عبد الله سلام الحكيمي 2022م

م	السيناريوهات المتوقعة للتسوية السياسية	المصدر
7	<ul style="list-style-type: none"> • مفاوضات وقف إطلاق النار بعد دفاع ناجح عن مأرب • سقوط عاصمة مأرب كمنقطة انطلاق للانتقال الصراع إلى الأجزاء الجنوبية من البلاد • تقسيم الدولة عن طريق التفاوض بمشاركة الإمارات وإيران 	توقع المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن 2022-1-29

من خلال التأمل في الجدول يمكن القول ان أي سيناريو مما سبق يصعب تبنيه أو حصوله على الأفضلية من حيث واقعيته وإمكانية تحقيقه نظرا للمتغيرات المتتالية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية ولغياب عوامل أخرى لها تأثير مهم على مختلف الاصعدة.

السيناريو الأول: من الهدنة الى العملية السياسية

مثلما أعلنت عاصفة الحزم - التي لم تحقق أيًا من أهدافها الثلاثة - من واشنطن فإن إعلان الجزء الأهم في الحل السياسي ينبغي ان يصدر من هناك أو على الأقل يحظى بقناعة تامة في واشنطن وهو الوقف الكامل لإطلاق النار ورفع الحصار ومغادرة القوات الأجنبية لليمن وتعويضه عن كل ما لحق به من دمار ثم الإيحاء للأمم المتحدة ببلورة إطار عام للحل السياسي الشامل وفق مراحل، وهذا في متناولهم بل وفي مصلحتهم خصوصا في ظل الحرب الروسية الأمريكية وبالنسبة لصنعاء (كونها الطرف الذي يواجه السعودية وحلفاءها في الداخل) هي كما تؤكد في مواقفها المعلنة في موقع دفاع ضد التدخل الخارجي العسكري في اليمن وفرض الوصاية عليه ومعها في هذا الموقف غالبية أبناء اليمن ومكوناته حتى وإن اصطف بعض قياداتهم الى جانب التحالف السعودي الإماراتي وبالتالي فمن المتوقع أن تتجاوز السعودية وتمضي في خطوات السلام وإن كان على طريققتها ومن المهم أن تثبت مصداقيتها وتسلك القنوات اللازمة وحينئذ سيكون الجميع معنيا بإثبات حسن النية وبناء الثقة.

ليست الهدنة غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة يمكن أن تؤدي إما إلى وقف دائم لإطلاق النار أو إلى فصل جديد من الحرب المدمرة إذا لم يستفاد منها لكن استمرارها دون أفق تتضاءل معه فرص السلام ولهذا فإن الطرف القائم المتمثل في عدم اعلان الموافقة على التمديد أو التأجيل مهما اختلفت الأسباب يمكن أن يخدم العملية السياسية والسلام عموما أفضل من استمرار الهدن دون أفق ومن الملاحظ أن هذه الفترة شهدت تبادل وفود عسكرية بين الرياض وصنعاء لبحث ملف الأسرى وهي الأولى من نوعها. إن الانتقال من استراتيجيات الحرب الى استراتيجيات السلام تتطلب جسارة من قيادة كل الأطراف وتتطلب خطوة للأمام تتخذها السعودية وأمريكا لإتاحة المجال للحديث الجاد حول وقف الحرب ورفع الحصار وسحب القوات الأجنبية من اليمن تمهيدا للانتقال لعملية سياسية شاملة وفي ذات الوقت متدرجة.

المرحلة الاولى فيها تكون لفتح محادثات جادة حول وقف الحرب والتدابير العسكرية اللازمة لذلك وإزالة المخاوف المشتركة وبناء الثقة من خلال حوار عسكري سياسي تشارك فيه صنعاء والسعودية وحلفاؤها إن أرادت انطلاقا من قاعدة لا غالب ولا مغلوب وانطلاقا من الحرص على المصلحة العامة والخاصة لليمن والسعودية كون المزيد من الحروب والمواجهات من شأنها اشتعال المنطقة التي يحرص كل العالم على إطفائها في ظل زيادة الحاجة للنفط والغاز جراء الحرب الروسية والأوكرانية والإشكالات التي ستواجهها السعودية مع أمريكا جراء قرار اوبك + بتخفيض انتاج النفط لمليون برميل مطلع هذا الشهر اكتوبر 2022م وتبعات ذلك. وانطلاقا من هذه المخاطر ومع ادراك ان الامريكاني يمكن ان يعطل أي توجه سعودي لإحلال

السلام في اليمن ومعالجة ملفات الحرب فإنه يمكن القول ان الحاجة ماسة لتفاهات ثنائية بين صنعاء والرياض كنوع من الجسارة وبوساطة عمانية عالية المستوى للعمل على التهيئة للسلام في اليمن فحاجة السعودية لذلك أكثر من حاجة اليمن كما أوضحنا وكما سيوضح الجدول أدناه الذي يجيب على سؤال لماذا على السعودية الإسراع في إحلال السلام في اليمن؟. والسعودية من جانبها يلزمها ترتيب وضعها مع أمريكا فالحامش المتاح للحديث بينهما واسع رغم ما يطفو على السطح من خلافات بينهما، أما بالنسبة لقضايا الحوار اليمني السعودي فقد أشير لها في جدول الأولويات كمقترح يمكن إثراؤه عند الانتقال لأي خطوات جادة في هذا السياق. اما المرحلة الثانية فتكون عبارة عم حوار يماني يماني قد تهيأت له الأرضية المناسبة عقب الحوار اليمني السعودي في حال نجاحه وفي هذه الحوار يتم الاتفاق على إطار عمل عام للاتفاق يشمل القضايا المشار إليها في البند خامسا الجدول الخاص بالحوار السياسي اليمني اليمني وهذا الحوار يمكن ان يصمم من خلال مرحلة أ ومرحلة ب كما أوضحنا في الجدول المشار إليه وذلك للاستفادة من كل اخطاء الحوار الوطني -2013 2014 وعدم تكرارها في المرحلة القادمة.

لهذه الأسباب إيقاف الحرب في اليمن أفضل للتحالف

المؤثر	نتائج على التحالف
استمرار الحرب يقوي تحالف صنعاء	وجود قوة عسكرية وأمنية كبيرة جداً جوار السعودية ودول الخليج وأثبت ذلك حرب سبع سنوات ونصف وكلما طالت الفترة زادت القوة
استمرار الحرب يعرض موانئ ومطارات التحالف لمخاطر كبيرة	تثبيت معادلة حصار موانئ ومطارات اليمن مقابل مطارات وموانئ السعودية والإمارات ولا يمكن للتحالف تحمل ذلك في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية
استمرار الحرب يؤثر على الممرات الدولية	جزء كبير من التجارة العالمية ستكون معرضة للمخاطر. بشكل حقيقي
استمرار الحرب يهدد إسرائيل	قوة صنعاء تتنامى وصواريخها وتقنياتها تصل حالياً إلى ابعد نقطة في البحر الأحمر وهو الأمر الذي يقلق إسرائيل بشكل كبير وسيكون التحالف مسئولا عن تطور الوضع
استمرار الحرب يعرض حقول النفط وموانئ التكرير والتصدير لضرب طيران صنعاء	عصب الحياة للخليج وللسعودية والإمارات والأمريكان سيكون معرضاً بصورة مستمرة للطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية اليمنية
عدم تحقيق اهداف التحالف من التدخل العسكري في اليمن.	سمعة السعودية والإمارات العسكرية تعرضت لضربة كبيرة بعد فشلها في انجاز أي من أهدافها رغم كل الامكانيات المسخرة لها الامر الذي من شأنه خلق تصدعات داخلها
ايقاف الحرب وإحلال السلام	سيقلل من المخاطر على التحالف ومهما كانت المسئوليات المترتبة على السلام ستكون اقل بكثير مما يترتب على استمرار الحرب الفاشلة بكل المقاييس

الاستفادة من مخرجات الحوار الوطني 2014 في ظل السيناريو الاول

يمكن الاستفادة كثيرا من حزمة مخرجات الحوار المتوافق عليها في عدد من القضايا الملحة ذات الدلوية بعد إثرائها وتحديثها لتكون مساعدة للأطراف ومشجعة للبدء في المرحلة الثانية وهي حوار سياسي يمني- يمني من خلال أرضية لزال من الممكن التوافق حولها كأرضية مشتركة أو كقاسم مشترك سبق وأن أخذ حقه من الدراسة ولم يكن سببا في تجدد الصراعات بعد مؤتمر الحوار الوطني والجدول الموضح في خامساً يمكن أن يكون بداية لذلك وبالمثل يمكن الاستفادة من كل اللدبيات والوثائق المنجزة في تجربة الجمهورية اليمنية ومنها اتفاق السلم والشراكة 2014م عند هندسة أي عملية حوارية قادمة.

السيناريو الثاني: فشل الهدنة واستمرار الحرب والحصار ونتائج ذلك معروفة

سابعاً

برنامج العمل المقترح لفريق الدعم الاستراتيجي للفترة القادمة

1. على غرار النقاط الـ 20 والـ 11 المقترحة للتهيئة لمؤتمر الحوار الوطني نقترح ان يقوم الفريق بتحديد أهم النقاط التي يمكن أن تساعد على التهيئة لنجاح سيناريو الانتقال من الهدنة إلى الحل السياسي الشامل في اليمن تتضمن على سبيل المثال:

- عدد من النقاط المطلوبة من الاطراف لتعزيز جوانب بناء الثقة حول: موضوع الأسرى، الملف الإنساني. المعالجات الاقتصادية العاجلة، الاعلام، تنفيذ بنود الهدن إن تمت.
- عدد من النقاط تحدد أهم ضمانات لتعزيز مرحلة بناء الثقة.
- تحديد عدد من الخطوات المساعدة على تثبيت وقف إطلاق النار في الميدان.
- النقاط التي تخدم التوجه نحو المصالحة ويستفاد من مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها.
- العوامل الاساسية لكبح الصراعات السياسية التي تتكرر بعد تجارب الحوار.
- أبرز الاديبيات التي ستجنبها كل الاطراف من الانتقال للحل السياسي الشامل.
- أهم القضايا التي يتم تجنبها كي لا يتم افشال الحوارات القادمة أو مخرجاتها.
- الخطوات والقرارات والمواقف المساندة والداعمة المطلوبة من مجلس الامن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأحزاب والمكونات السياسية وكل الأطراف.

2. كذلك يمكن ان يعمل الفريق على التصميم المناسب للمرحلة الاولى من الحل الشامل المتمثلة في الحوار حول وقف الحرب وإنهاء الحصار مع التركيز على:

- الالية المناسبة لإدارة الحوار وفقا لخصوصيته (سياسي عسكري).
- سليات مؤتمر الحوار الوطني وكيف يتم تجنب تكرارها.
- الإطار العام والقضايا الفرعية المقترحة كجدول عمل لهذا النوع من الحوار.
- جوانب الاستفادة من مخرجات بعض قضايا الحوار الوطني المتوافق عليها.

- اللجان والأنشطة والخطوات الموازية المطلوبة من الأطراف.
 - القرارات والمواقف المساندة والداعمة المطلوبة من مجلس الامن والأمم المتحدة ومبعوثها لليمن ومن المجتمع الدولي كذلك.
3. أيضا نقترح أن يعمل الفريق على تصميم عدد من الضمانات الجوهرية المطلوبة لتنفيذ مخرجات اي حوار او مفاوضات قادمة حول التسوية السياسية في اليمن وفقا لما يلي:
- الحوار السياسي العسكري حول وقف الحرب ورفع الحصار.
 - ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار اليمني -اليمني.

الملاحق

ملحق 1

أهم الأحداث والاعتقالات ما بين العام 2013-2014م

- في 23 مارس 2013م تعرض عبد الواحد ابو راس لمحاولة اغتيال العضو المشارك باسم أنصار الله في مؤتمر الحوار الوطني مقتل ثلاثة من مرافقيه واصابة اثنين آخرين.
- في 25 يوليو 2013م، تعرض أ. يحيى بدر الدين الحوثي لمحاولة اغتيال بتاريخ
- في 22 نوفمبر 2013م اغتيال الدكتور/ عبد الكريم جديان القيادي في أنصار الله
- في 5 ديسمبر 2013م هجوم لتنظيم القاعدة على مستشفى العرضي بوزارة الدفاع معظمهم يحمل الجنسية السعودية، وأوقع قرابة 60 قتيلًا وأكثر من 170 جريحاً من الأطباء والممرضين والجرحى
- دارت اشتباكات بين مسلحي الإصلاح وحركة أنصار الله في محافظة الجوف منذ عام 2011. ولكن برزت الخلافات بشكل أوضح مع اقتراب موعد انتهاء مؤتمر الحوار في العام 2013.
- فتح حسين الأحمر جبهات قتال ضد أنصار الله في كل من: (كتاف وأرحب وحجة والجوف) واستمرت المعارك حتى فبراير 2014م.
- في 21 يناير 2014م اغتيال الدكتور/احمد عبد الرحمن شرف الدين ممثل أنصار الله في مؤتمر الحوار الوطني.
- في 8 ابريل 2014م، تعرض الدكتور إسماعيل الوزير لمحاولة اغتيال واستشهاد 2 من مرافقيه
- في 02/نوفمبر 2014 م اغتيال السياسي اليمني البارز الدكتور محمد عبد الملك المتوكل
- مطلع فبراير 2014م هاجمت عناصر إرهابية انتحارية السجن المركزي في العاصمة صنعاء أدى إلى وقوع ضحايا وتهريب عناصر تابعين للقاعدة من السجن المركزي بالعاصمة صنعاء.
- في 9 أكتوبر 2014م - تفجير انتحاري في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء خلف 47 قتيلًا.
- في 1 نوفمبر 2014م- هجوم لتنظيم القاعدة على قوات الأمن في محافظة الحديدة أوقعت 20 جنديا قتلى و3 من المسلحين.
- في فبراير 2014 قام معسكر يحيص بأرحب بقطع الطريق الواصل بين صنعاء وعمران وصعدة.
- في 5 يوليو 2014 قصفت القوات الجوية اليمنية مواقع للمقاتلين في حركة أنصار الله في منطقة الصفراء في محافظة الجوف، شمال العاصمة صنعاء
- سقوط طائرة "سوخوي" في 2013م بحي الزراعة، وأخرى من ذات الطراز في حي سكني بمدينة الأنصحي.
- سقوط طائرة "انتونوف" في الحصبة عام 2012م بالعاصمة صنعاء.
- تفجير 3 طائرات "سوخوي 22" وطائرة "نورثروب F-5" وإحراق مروحية "ميل مي 17" في مرابضها بقاعدة الديلمي.
- تدمير طائرات ومروحيات أخرى في تعز وأرحب ومأرب وقاعدة العند العسكرية في لحج.
- أدت حوادث السقوط تلك إلى مقتل قرابة 16 طياراً حربياً و23 مدرباً وفنياً وملاحاً.

ملحق 2

أولاً: النقاط العشرين كما وردت في التقرير النهائي لأعمال اللجنة الفنية قبل عقد مؤتمر الحوار

1. استمرار التواصل الجاد مع كافة مكونات الحراك السلمي الجنوبي في الداخل والخارج ودعوتها للمشاركة في الحوار الوطني.
2. إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين والموقوفين والمحالين قسراً إلى التقاعد والنازحين في الخارج جراء حرب صيف 94، إلى أعمالهم فوراً، ودفع مستحقاتهم القانونية.
3. وقف تغذية الحروب والصراعات في كتاف وحجة وغيرها من المناطق وتأمين طريق صنعاء صعدة ومنع كافة أنواع التقطعات.
4. وقف كافة إجراءات العقاب الجماعي ضد أبناء صعدة، وفتح منفذي البقع وعلب أمام صادرات المنتجات الزراعية فوراً، واعتماد الدرجات الوظيفية المخصصة للمحافظة، وإعادة. الموظفين المدنيين والعسكريين الموقوفين قسراً جراء الحروب السابقة إلى أعمالهم ودفع كامل مستحقاتهم القانونية، ومعاملة كافة ضحايا حروب صعدة كشهداء، ومعالجة الجرحى وتعويضهم.
5. معالجة الأوضاع الوظيفية والمالية لمن فقدوا وظائفهم نتيجة لخصخصة المؤسسات العامة بشكل غير سليم بعد حرب صيف 94.
6. إعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94، سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأحزاب أو النقابات أو الدولة، ووقف إجراءات البسط والاستيلاء على الأراضي، واستعادة ما صرف منها بدون وجه حق، وإحالة المتسببين في ذلك للمساءلة القانونية، وإعطاء الأولوية في الانتفاع من الأراضي لأبناء المحافظات الجنوبية.
7. إعادة الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة للدولة أو حصل عليها الفلاحون بموجب قانون الإصلاح الزراعي في الجنوب وتم نهبها أو الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94 من قبل أي جهة كانت، مع مراعاة حقوق الملكية الفردية للأراضي الزراعية والممتلكات الأخرى وتعويض أصحابها.
8. إطلاق سراح كافة المعتقلين على ذمة الحراك السلمي الجنوبي ومعاملة كافة ضحايا حرب 94 والحراك السلمي الجنوبي كشهداء ومعالجة الجرحى ودعم وتكريم أسرهم.
9. إلغاء ثقافة تمجيد الحروب الأهلية والدعوة إلى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم، ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجهة ضد التراث الثقافي والفني والاجتماعي للمناطق الجنوبية والتي تعرضت للطمس والإلغاء وعلى وجه الخصوص بعد حرب صيف 94.
10. توجيه اعتذار رسمي للجنوب من قبل الأطراف التي شاركت في حرب صيف 94 واعتبار تلك الحرب خطأ تاريخياً لا يجوز تكراره.
11. معالجة قضية مؤسسة صحيفة الأيام وتعويضها عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها نتيجة للتوقيف التعسفي وسرقة بعض ممتلكاتها وضرورة معالجة قضية حارسها.
12. تغيير القيادات الإدارية في المؤسسات والمكاتب الحكومية في الجنوب وفي كل مؤسسات الدولة ممن ثبت فسادهم وسوء إدارتهم وذلك للمساعدة على خلق مزاج إيجابي في الجنوب.
13. تعيين موظفين من أبناء الجنوب في المؤسسات المركزية ودواوين الوزارات في صنعاء وبما يلبي شروط الشراكة الوطنية.
14. وقف التحريض الطائفي والمذهبي والمناطقية وإلغاء ثقافة تمجيد الحروب الأهلية تحت مبررات مذهبية وطائفية في وسائل الإعلام والمساجد ومناهج التعليم والاعتراف بالتعددية المذهبية
15. توجيه اعتذار رسمي لأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى من قبل الأطراف المشاركة في تلك الحروب، واعتبار تلك الحروب خطأ تاريخياً لا يجوز تكراره. وإعادة إعمار ما دمرته تلك الحروب من منازل ومساجد ومؤسسات وطرق وتعويض المتضررين.
16. الإفراج الفوري عن بقية المعتقلين على ذمة حروب صعدة والكشف عن المخفيين قسراً سواء كانوا أمواتاً أو أحياء.

17. تسريع إصدار قانون العدالة الانتقالية بالتوافق بين مكونات العملية السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وبما يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة الانتقالية.
18. تسريع هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس مهنية ووطنية.
19. تفعيل قرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية بشأن الإفراج عن المعتقلين على ذمة الثورة الشبابية الشعبية السلمية وكافة المعتقلين خارج إطار القانون ومحاسبة المتسببين في ذلك.
20. الإسراع في تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في العام 2011 م.

ثانياً: النقاط الـ 11 إجراءات وتدابير لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة للقضية الجنوبية

قدمت بداية أعمال مؤتمر الحوار 3-4-2013 م

اللاخ/ رئيس هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المحترم

الإخوة/ أعضاء رئاسة المؤتمر المحترمون

نحن أعضاء فريق العمل في القضية الجنوبية من المكونات السياسية والحراك الجنوبي والشباب والمرأة مطالبون بتهيئة الأرضية الملائمة لبناء الثقة وخلق الأجواء السلمية فيما بيننا لتمكيننا من إنجاز المهام المنوطة في محور القضية الجنوبية ولن يتأتى ذلك الا من خلال إجراءات وتدابير نرى ضرورة تنفيذها علي ارض الواقع، وانطلاقاً من النقاط العشرين المقدمة من قبل اللجنة الفنية للحوار الوطني والمداولات التي جرت في الجلسات العامة منذ بدء المؤتمر والتي أكدت علي أهمية تأمين الضمانات الكفيلة بتحقيق النقاط العشرين باعتبارها المدخل الرئيسي للحوار في القضية الجنوبية. وتأسيساً على ذلك نرى ضرورة البدء في:

1. إدانة أي فتاوي تكفيرية صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب عام 1994 م وإحالة المتهمين فيها للقضاء.
 2. رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع وإحياء محافظة عدن وحضرموت وعودة الاليات العسكرية الي ثكناتها والوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمية.
 3. الإفراج عن المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي وإلغاء كافة الاحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية.
 4. التأكيد على سرعة إنجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب 94 م وتعويضهم التعويض المادي العادل وإطلاع الرأي العام أولاً بأول لكافة الخطوات والإجراءات المنجزة.
 5. الوقف الفوري لصر ف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية.
 6. معاملة شهداء وجرحى الحراك السلمي الجنوبي كأبطالهم من شهداء وجرحى الثورة وسرعة نقل المطلوب علاجهم إلى الخارج على نفقة الدولة وعلي وجه الخصوص جرحى 21 فبراير 2013 م.
 7. إصدار التوجيهات العاجلة لوزير المالية بدفع كافة المستحقات والتعويضات لمؤسسة) الأيام (وتعويضها التعويض العادل لما لحق بها من اضرار مادية ومعنوية لكي تتمكن من الصدور وإطلاق صراح حارسها في صنعاء أحمد عمر العبادي المرقشي.
 8. إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب.
 9. وقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية.
 10. استعادة كل المنشأة النفطية المؤجرة بما فيها منشأة حجيف الي الدولة وإلغاء كافة العقود الاحتكارية في مجال نقل المنتجات والمستحقات النفطية، وإلغاء أية عقود مشابهة كذلك إيقاف بيع المنشأة والمرافق السياحية والعامه.
 - 11.مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذة.
- نأمل سرعة اتخاذكم القرارات اللازمة لتسهيل عملنا في القضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية عادلة ومفتاح لحل كافة مشاكل الوطن جنوباً وشمالاً.

ملحق 3

قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة باليمن 2011-2022

م	رقم القرار	سنة صدور	ملخص القرار كما ورد
1	2014	2011	أيد مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي للانتقال السلمي للسلطة
2	2051	2012	ركز على المرحلة الانتقالية الثانية، بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني، وأعرب عن استعداد المجلس للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير.
3	2140	2014	عبر عن دعم المجلس القوي للخطوات المقبلة للانتقال السياسي ووضع نظام عقوبات ضد الذين يهددون السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن من خلال تجميد الأصول وحظر السفر. كما أنشأ فريق خبراء.
4	2201	2015	استنكر إجراءات الحوثيين لحل البرلمان في 6 فبراير والاستيلاء على المؤسسات الحكومية، وحث على تسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي بشأن المأزق السياسي.
5	2204	2015	جدد نظام العقوبات على اليمن، ومدد ولاية فريق الخبراء.
6	2216	2015	طالب الحوثيين بالانسحاب من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها والتخلي عن جميع الأسلحة المضبوطة وفرض حظر أسلحة على الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح.
7	2266	2016	جدد نظام العقوبات على اليمن، ومدد ولاية فريق الخبراء.
8	2342	2017	جدد نظام العقوبات على اليمن، ومدد ولاية فريق الخبراء.
9	2402	2018	جدد نظام العقوبات على اليمن، ومدد ولاية فريق الخبراء.
10	2451	2018	أيد الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان خلال المشاورات التي عقدت في ستوكهولم بالسويد، وأذن للأمين العام بإنشاء ونشر فريق متقدم لفترة أولية مدتها 30 يوماً لبدء مراقبة وتسهيل تنفيذ اتفاق الحديدة.
11	2452	2019	ننشأ بعثة سياسية خاصة هي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UN-MHA)
12	2456	2019	جدد نظام العقوبات على اليمن، ومدد ولاية فريق الخبراء حتى 8 مارس 2020.
13	2481	2019	مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى 15 يناير 2020
14	2505	2020	مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة إلى غاية 15 يوليو 2020
15	2511	2020	جدد العقوبات المفروضة على اليمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2140 (2014) حتى 26 فبراير 2021، ومدد ولاية فريق الخبراء حتى 28 مارس 2021
16	2534	2020	مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى 15 يوليو 2021
17	2564	2021	جدد الحظر المفروض على الجهات المزعزعة للاستقرار في اليمن، ومدد ولاية فريق خبراء لجنة العقوبات حتى 28 مارس 2022.
18	2586	2021	مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى 15 يوليو 2022.
19	2624	2022	جدد هذا القرار نظام العقوبات على اليمن لمدة عام، ووصف الحوثيين بأنهم جماعة إرهابية، وادرج الحوثيين ككيان إلى قائمة عقوبات اليمن، تحت حظر السلاح المستهدف في القرار 2216، لتورطهم في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن (كما قال).
20	2643	2022	مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حتى 14 يوليو 2023.

ملحق 4

مقترحات إدارية وفنية مساعدة على إنجاح عمليات الحوار

الجانب الإداري:

تدريب فرق العمل المساعدة للوصول للتالي:

1. المعرفة الجيدة عن الأحزاب والأطراف المختلفة وعن أهم المحطات التاريخية الأساسية لكل حزب بالإضافة إلى معرفة عن أهم الشخصيات السياسية الممثلة لهذه المكونات
2. قدرة عالية في عملية التواصل والتعامل مع الشخصيات المختلفة من مختلف الأحزاب والمكونات السياسية مع مراعاة عدم صنع علاقات شخصية معهم واتباع قاعدة الحياد قدر المستطاع مع الجميع كونها قد تؤثر على عملية الحوار
3. فهم مراحل وخطوات عملية الحوار بشكل عام للتعامل مع المحطات المختلفة
4. فهم عمليات المساومة والتفاوض والفرق بين المصالح والمواقف السياسية.
5. عدم التحدث بأي شكل من الأشكال عن الرأي الشخصي سواء عن نقطة معينة أو حزب ما مهما كانت الظروف
6. عدم إعطاء أي وعود إلا إذا كانت في الجانب الإداري أو الفني أو المالي والعمل على الالتزام بها.
7. توضيح كل النقاط الإدارية والمالية بشكل دوري والاهتمام بها بغض النظر عن سير نتائج الحوار
8. عدم الاهتمام بالطلبات الشخصية للمتاورين إلا إذا كانت من ضمن المخطط لها أو تعطى بالتساوي للجميع
9. التعامل مع المعلومات بسرية تامة واحترام مبادئ وأخلاقيات العمل

الجانب الفني:

1. اختيار مكان الحوار بعناية ضمن معايير بحيث لا يستطيع فيه المتاورون المغادرة بشكل متكرر.
2. مراعاة التمثيل العادل لكل المشاركين في الحوار بناء على معايير من ضمنها التواجد في الميدان.
3. تخصيص فريق من الميسرين بحيث يكونوا مدربين على إدارة الحوارات بحيث يقوموا بإدارة الحوارات بشكل محترف مع ضمان حياديتهم وتنوعهم الجغرافي والجنسي.
4. الاهتمام بالمشاركة المجتمعية لمخرجات كل قضية من بداية عملية الحوار وليس في نهايتها فقد يرفض الشارع المخرجات ويخون المشاركين فيه برغم ثقتهم فيهم وذلك لعدم معرفة الشارع بحجم التنازلات التي تقدم من كل الأطراف في سبيل التوافق.
5. رفع وعي المتاورين في النقاط التخصصية عبر خبراء مشهود لهم لضمان جودة المخرجات وتجنب أي جدال مستقبلي ناتج عن عدم فهمهم.
6. يجب أن يكون هناك دائما لجنة أساسية من قيادة كل الأطراف تعمل كمرجع للحوار ولحسم النقاط غير المتفق عليها في إطار مجموعات عمل.
7. الحرص دائما على أن يبدأ الحوار بالنقاط المتفق عليها وتأجيل المختلف فيه إلى نهاية الجلسة (بناء أرضية مشتركة).
8. أرشفة وتوثيق كل ما يتم الاتفاق عليه بأكثر من وسيلة وبشكل دوري والحرص على توزيعه للمتاورين أولا بأول حتى لا يتم التشكيك لاحقا بحصول تغيير أو تعديل لبعض النقاط من قبل الفريق الفني المشرف على إدارة الحوار.
9. الابتعاد عن الجلسات الطويلة جدا.
10. عدم إقصاء أي طرف أو الاستهانة بمشاركته في عملية الحوار.



www.pdf-yemen.com
info@pdf-yemen.com